التقييم المشترك لاحتياجات التعليم- ليبيا 2022

أفريل، 2023

حول ريتش

يسهل REACH تطوير أدوات ومنتجات المعلومات التي تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال المعونة على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في سياقات الطوارئ والتعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي يستخدمها برنامج ريتش جمع البيانات الأولية والتحليل المتعمق، وتنفذ جميع الأنشطة من خلال آليات تنسيق المعونة المشتركة بين الوكالات. REACH هي مبادرة مشتركة بين مبادرات IMPACT و ACTED ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات الساتلية العملياتية (UNITAR-UNOSAT). لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت. يمكنك الاتصال بنا مباشرة على: geneva@reach-initiative.org ومتابعتنا على Twitter @REACH_info.

ملخص

استنادا إلى النظرة العامة الإنسانية لعام 2023 في ليبيا، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 156,000 طفل من النازحين والعائدين وغيرهم يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في ليبيا. وقد أثر عقد من الصراع والعنف بشدة على البنية التحتية التعليمية، مما أدى إلى إغلاق العديد من المدارس واستخدام مدارس أخرى كملاجئ للأسر النازحة. وقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم هذا الوضع، مع تأخر الصيانة الدورية وتوريد القرطاسية والكتب المدرسية بسبب محدودية الموارد، على سبيل المثال، بسبب نقص التمويل، والتحديات اللوجستية، وتعطل سلسلة التوريد. وبالإضافة إلى ذلك، أدى انعدام الأمن في البيئات المدرسية وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة إلى إعاقة العملية التعليمية. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع، مما أدى إلى إغلاق المدارس والتأثير على 1.3 مليون طفل في سن المدرسة، لا سيما بسبب التحديات في الوصول إلى التعلم عن بعد والتعلم عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، خصصت موارد محدودة لتطوير المعلمين فضلا عن دعم التعليم الشامل، مما أدى إلى نقص القدرة على إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام المدرسي الرسمي. وقد حددت التقييمات السابقة التي أجراها قطاع التعليم، مثل التقييم المشترك لاحتياجات التعليم (JENA) في عام 2019 وتقييمات الحماية التي تقودها المنظمات غير الحكومية الدولية، الحاجة إلى حلول أكثر شمولا وبناء القدرات لمعالجة هذه القضايا.[54321]

على الرغم من عمليات جمع البيانات المنتظمة على الصعيد الوطني في ليبيا، مثل مصفوفة تتبع النزوح التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات (MSNA) الذي أجرته REACH، لا تزال هناك فجوات كبيرة في مجالات التعليم الحرجة، تفاقمت بسبب عدم وجود نظام بيانات عالي الجودة (نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS)) لجمع البيانات، مما يؤثر على عمليات التخطيط الاستراتيجي داخل وزارة التربية والتعليم. على الرغم من أن التقييم المشترك لاحتياجات التعليم لعام 2019 (JENA) لم يغطي المنطقة الشرقية من ليبيا بسبب إضراب المعلمين خلال فترة جمع البيانات ، إلا أن JENA 2022 تمكنت من تضمين جميع المناطق الثلاث في ليبيا. الهدف الأساسي من JENA 2022 هو معالجة فجوات المعلومات المستمرة المتعلقة باحتياجات التعليم والقدرات داخل نظام التعليم الرسمي. قد تدعم النتائج التي تم الحصول عليها من خلال مسح JENA قرارات البرمجة في وزارة التربية والتعليم والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية العاملة في قطاع التعليم في ليبيا ، فيما يتعلق بالنتائج المقدمة للمعلمين وغيرهم من موظفي المدارس بالإضافة إلى رؤى حول تحديات ونتائج المناهج القياسية. يمكن استخدام بيانات المناقشة الجماعية المركزة التي تم جمعها حول مؤهلات المعلمين وممارسات التدريس لتطوير أنشطة تدريب المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم.

قد تفيد نتائج JENA أيضا اتجاه التعليم لا يمكن أن ينتظر - برنامج المرونة متعدد السنوات -2022 (ECW - MYRP) 2024. يتمثل الهدف الشامل لبرنامج ECW-MYRP في ليبيا في تحسين الوصول إلى التعليم الجيد الشامل والمنصف للأطفال في ليبيا بشكل مستدام. ضمن إطار ECW-MYRP P ، تجري خطط REACH تقييمات متعددة ، في التعليم وحماية الطفل. سيقدم تقييم احتياجات التعليم أيضا تحليلا ومدخلات للنتيجة الجماعية 3.1 - تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF).[6]

ملخص أهم النتائج الرئيسية

التسجيل والعوائق التي تحول دون الالتحاق بالمدارس

بشكل عام، أفاد غالبية المشاركين أن الدوافع الرئيسية للوصول إلى التعليم المستمر والحفاظ عليه في ليبيا تشمل توفير التعليم **المجاني والإلزامي** بموجب القانون، ودمج النازحين داخليا، واستخدام القناة التلفزيونية "تعليم ليبيا" للتعلم عن بعد أثناء تفشي الوباء. [7]

سهلت وزارة التعليم دمج أسر النازحين داخليا من خلال تمكين الأطفال النازحين داخليا على التوالي من التسجيل والمعلمين النازحين داخليا من العمل في أقرب مدرسة إلى مكان إقامتهم الحالي. وقد أدخلت هذه السياسة بهدف

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الشؤون الإنسانية في ليبيا 2023، ديسمبر/كانون الأول 2022.
[2] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عن وصول المساعدات الإنسانية إلى ليبيا - التعليم، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2021
[3] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية ليبيا – تمديد عام 2022، كانون الأول/ديسمبر 2021
[4] قطاع التعليم في ليبيا، التقييم المشترك لاحتياجات التعليم: تقرير، ديسمبر/كانون الأول 2019
[5] WW-GVC، تقرير تحليل الحماية في جنوب ليبيا، مايو 2022
[6] فريق الأمم المتحدة القطري ليبيا ، ليبيا: إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2023-2025، أكتوبر 2022
[7] هناك قيود أخرى على الطبيعة "المجانية والإلزامية" للتعليم في ليبيا كما أشار المستجيبون في التقييم. على سبيل المثال، قد يواجه الأطفال الليبيون هذه العوائق للالتحاق بالمدارس العامة، وغياب الوثائق اللازمة والنفقات المتعلقة بالتعليم العالي.

التخفيف من الأثر السلبي للنزوح الداخلي على إمكانية الوصول إلى التعليم. ومع ذلك، لا يزال عدم وجود الوثائق المناسبة يشكل عائقا رئيسيا أمام النازحين داخليا في الحصول على التعليم الرسمي، حيث لا يزال توفير الوثائق إلزاميا للالتحاق بالمدارس الرسمية والمواظبة عليها.[8]

أفاد غالبية المشاركين في التقييم أن التحدي الرئيسي لتوفير التعليم الجيد في ليبيا هو نقص الموارد على المستوى المركزي، مما يؤثر على سياسات الميزانية والإدارة على مستوى البلدية. أبلغ المستجيبون عن أوجه قصور في المعدات الأساسية ، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والمقاعد والمختبرات والمخططات وغيرها من مواد التدريس والتعلم. كما حدد المجيبون بعض أوجه القصور على المستوى الوطني، حيث أن توفير الكتب المدرسية والكتب المدرسية مركزي ويعاني من التأخير في بداية العام الدراسي.

الحضور ومخاطر حماية الطفل

أفاد غالبية المستجيبين في ليبيا أن التسرب من المدارس محدود، ويعزى إلى حد كبير إلى الصعوبات المالية والافتقار إلى الحافز لإعطاء الأولوية للتعليم على مستوى الأسرة. وعلى الرغم من أن التعليم مجاني، فقد لا تزال الأسر تواجه عبء رسوم النقل وغيرها من النفقات المتعلقة بالتعليم، مما قد يؤدي إلى تسرب الأطفال من المدرسة والعمل خارج المنزل لتقديم الدعم المالي لأسرهم. علاوة على ذلك، أفاد المعلمون أن الطلاب الذكور يختارون أحيانا الالتحاق بأكاديميات الشرطة والجيش كبديل للتعليم الثانوي، مما يوفر لهم فرص عمل سريعة والاندماج في سوق العمل. أما بالنسبة للفتيات، فقد أفاد المستجيبون أن الطالبات يملن إلى ترك المدرسة بسبب زواج الأطفال والأعراف الاجتماعية المحافظة. يتردد بعض الآباء في إرسال بناتهم إلى المدرسة بعد بلوغهن سن البلوغ، خاصة قبل بدء التعليم الثانوي.[9]

وفقا لشهادة المخبرين الرئيسيين (المخبرين الرئيسيين) والمشاركين في مناقشات مجموعات التركيز (FGDs)، أعاقت العديد من العقبات الوصول إلى التعليم في ليبيا. وكانت العوائق الرئيسية التي تم تحديدها هي إغلاق المدارس، وإصلاح البنية التحتية المدرسية المتضررة أو غير المكتملة، وعدم كفاية البنية التحتية البلدية، والظواهر الجوية السيئة. أفاد المستجيبون في كل من FGDs و KIIs أن إغلاق المدارس كان عائقا رئيسيا أمام الوصول إلى التعليم. بسبب النزاعات أو جائحة كوفيد-19، لم يتمكن الأطفال والمعلمون من الذهاب إلى المدرسة. تضررت البنية التحتية للمدارس بسبب النزاعات والحروب في ليبيا. ونتيجة لذلك، أثر الضرر على الوصول إلى التعليم حيث لم تكن المباني في ظروف مناسبة واستغرقت الإصلاحات وقتا طويلا.

مؤهلات المعلمين

يبدو أن المؤهل السائد للمعلمين هو شهادة جامعية ، على الرغم من أن التخرج من برنامج التدريس لا يبدو شرطا مسبقا للتدريس ، كما أفاد معظم المستجيبين. لا يتلقى المعلمون عادة أي تدريب إضافي قبل بدء حياتهم المهنية في التدريس وأن هناك غيابا ملحوظا لفرص التطوير المهني المستمر. وسلط المجيبون الضوء على الحاجة الملحة إلى التدريب التربوي بين المعلمين المعينين حديثا. وأفاد المعلمون أيضا بأنهم يفتقرون إلى التدريب والتطوير في مجال استخدام التكنولوجيا في عملية التدريس. وفيما يتعلق بالتدريب أثناء الخدمة، أفاد المخبرون الرئيسيون أن المعلمين يتلقون بعض التدريب، على الرغم من أنه محدود من حيث تواتره ونطاقه. يتم تنظيم التدريب وورش العمل من خلال مركز التدريب التابع لمجلس التعليم المحلي ، والذي يعمل على مستوى البلدية ويعمل تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.

المنهج الليبي وجودة التعليم

بشكل عام، أفاد غالبية المجيبين أنهم لا يعتبرون المناهج الحالية في ليبيا مناسبة لتلبية متطلبات المجتمع وسوق العمل. وقد حدد المعلمون أن المناهج الليبية الحالية عفا عليها الزمن، وهناك نقص في التماسك والوضوح في الدروس والمعلومات المقدمة في الكتب المدرسية. وأشار المجيبون إلى أن المنهج يتطلب موارد لمواد العلوم غير متوفرة على مستوى المدرسة. ونتيجة لذلك، أبلغ المعلمون عن صعوبات في تقديم المناهج الدراسية على النحو المناسب. وأوصى المجيبون بتحديث المناهج الدراسية الليبية وتحسين طرائقها.

في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، نفذت وزارة التربية والتعليم عدة تدابير للتخفيف من تأثيرها على التعليم. ومن هذه التدابير اعتماد منهج دراسي مكثف مع إعادة فتح المدارس. علاوة على ذلك ، تمت ترقية الطلاب إلى مستوى الصف التالي دون الخضوع للتقييم. وأفاد المعلمون بأن هذه التدابير كان لها أثر سلبي على نوعية التعليم حيث

[8] وزارة التربية والتعليم الليبية, مركز ضمان واعتماد المؤسسات علي علي المستندات المطلوبة لمعادلة المؤهلات العلمية, تم الوصول إليه بتاريخ 25 أبريل 2023

[9] تم استخدام كل من تعريفات الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) واليونسكو في التقييم: المتسرب هو تلميذ تم تسجيله في بداية العام الدراسي وغادر قبل نهاية العام الدراسي ولم يتم تسجيله في مكان آخر. الطالب الذي يترك المدرسة نهائيا في عام دراسي معين، وفقا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. بينما وفقا لليونسكو ، فإن الطفل المتسرب هو طفل تم تسجيله في صف معين في عام دراسي معين ولكنه لم يعد مسجلا في العام الدراسي التالي.

أعطيت الأولوية لاختتام المناهج الدراسية في الوقت المناسب على حساب الجودة والاهتمام اللازمين لمعالجة فقدان التعلم المتراكم. كما أفاد المعلمون بأنهم يعانون من الإجهاد والإرهاق، مما أثر على صحتهم العقلية والبدنية. استلزم تنفيذ المنهج المكثف حذف بعض الدروس والطرائق من البرنامج المدرسي ، مما أدى إلى تفاقم فقدان التعلم. واجه غالبية المعلمين تحديات عند محاولة التعويض عن فقدان التعلم ، حيث كانوا يفتقرون إلى الوقت والموارد اللازمة للقيام بذلك.

الفهرس

التقيم المشترك لاحتياجات التعليم- ليبيا 2022 0

ملخص 2

ملخص أهم النتائج الرئيسية 2

التسجيل والعوائق التي تحول دون الالتحاق بالمدارس 2

الحضور ومخاطر حماية الطفل 3

مؤهلات المعلمين 3

المنهج الليبي وجودة التعليم 3

الفهرس 4

قائمة المختصرات 5

التصنيفات الجغرافية 6

قائمة الجداول والخرائط والمجسمات 6

مقدمة 7

منهج 7

النطاق الجغرافي 9

استراتيجية أخذ العينات 9

تحليل البيانات 11

التحديات والقيود 11

المخرجات 11

الوصول إلى المدرسة وبيئة التعليم 11

الالتحاق بالمدارس 11

الحواجز التي تمنع الطلاب من الحضور المنتظم ومواصلة تعليمهم 12

مواد التدريس والتعلم 16

الدعم المقدم لتخفيف النقص في المواد التعليمية 17

ملاءمة وجودة المناهج الليبية 17
المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم 19
العرض والطلب للمعلمين 19
حضور وتغيب المعلمين 20
مؤهلات المعلمين وبناء قدراتهم 21
الخلاصة 22
الحصول على التعليم الجيد 22
أهمية حماية الطفل 22
مؤهلات المعلمين وبيئة العمل 23
التوصيات 23
رسم السياسات وجودة التعليم في ليبيا: 23
تأهيل المعلمين وبيئة العمل 24
حماية الطفل وإدماجه في المجتمع 24

قائمة المختصرات

DTM	مصفوفة تتبع النزوح
EAWG	مجموعة عمل للوصول إلى التعليم
ECW/MYRP	برنامد التعليم لا ينتظر
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
FGD	مجموعات تركيز
HNO	تظرة عامة على احتياجات الإعاثة الإنسانية
HRP	خطة الاستجابة الإنسانية
IDP(s)	شخص/أشخاص نزحوا داخليا
II	مقابلات فردية
INEE	الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالة الطوارئ
INGO	منظمة غير حكومية
JENA	تقييم مشتكر لاحتياجات التعليم
KII	مقابلة معلومات اساسية
MoE	وزارة التعليم
MSNA	تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات
PSS	الدعم النفسي والاجتماعي
PTSD	اضطراب ما بعد الصدمة
SDR	تقرير البيانات الثانوية
STEM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطوارئ للأطفال/اليونيسف
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة

التصنيفات الجغرافية

منطقة: التقسيم الإداري المقابل للمستوى الإداري 2. لم يتم جمع أي بيانات على مستوى المنطقة، ولكن اختيار المنطقة كان الخطوة الأولى لأخذ العينات الجغرافية للمناطق.

بلدية: التقسيم الإداري الذي يمكن ترجمته إلى "بلدية". وهو يتوافق مع المستوى الإداري 3.

قائمة الجداول والخرائط والمجسمات

الجدول 1. عدد المدارس المستهدفة لكل بلدية 10
الجدول 2. عدد المقابلات الرئيسية والمقابلات الفردية و مجموعات التركيز التي تم إجراؤها 10
خريطة 1. خريطة المدارس التي تم تقييمها حسب البلدية 9

مقدمة

يواجه قطاع التعليم في ليبيا تحديات كبيرة تعيق الوصول إلى التعليم الجيد خاصة فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين في النتائج التعليمية. هذه التحديات متعددة الأوجه وتشمل الموارد المحدودة لتطوير المعلمين ، وإعادة تأهيل المدارس غير المكتملة ، والحواجز التي تحول دون التعلم عن بعد. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، يجب أن يكون هناك إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع التعليم.
تم إجراء مراجعة ثانوية للبيانات (SDR) لتحديد فجوات المعلومات في الوصول إلى التعليم لكل من الفتيان والفتيات على الصعيد الوطني ، وتحليل تأثير أزمة Covid-19 على نظام التعليم ، وتقييم توافر المعلمين وفرص تنمية القدرات ، وتقييم مراجعة مناهج المدارس العامة. كان الهدف من هذه المراجعة هو تزويد أصحاب المصلحة والشركاء بتحليل شامل للاحتياجات داخل قطاع التعليم الليبي من وجهة نظر التعافي والاستقرار والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى التعليم الأساسي الجيد. يهدف التقييم إلى فحص الميسرين الحاليين والحواجز التي تحول دون التعليم والتعلم، فضلا عن مؤهلات وقدرات واحتياجات المعلمين والعاملين في مجال التعليم، لتزويد الهيئات التعليمية والجهات الفاعلة بالمعلومات اللازمة لتخطيط وتنفيذ استجابة فعالة، بما في ذلك التدخل في حالات الطوارئ.
وينقسم التقرير إلى قسمين رئيسيين. ويحدد القسم الأول منهجية الدراسة، بما في ذلك النطاق الجغرافي، واستراتيجية أخذ العينات، وطرق جمع البيانات، والتحليل، والتحديات، والقيود. ويحدد القسم الثاني نتائج تحليل البيانات الأولية بناء على الحد الأدنى من المجالات القياسية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك بيئة الوصول والتعلم، وبيئة التعلم والتعليم، والمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم.

يقدم القسم الخاص **بالوصول وبيئة التعلم** تحليلا شاملا للعوامل التي تؤثر على الوصول إلى التعليم. يركز هذا القسم بشكل خاص على تأثير النزاع وجائحة كوفيد-19 على إغلاق المدارس ومعدلات الحضور والتسجيل وشمولية التعليم. بالإضافة إلى ذلك ، يقوم هذا القسم بتقييم بيئة التعلم ، مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية للمدرسة ، والبيئة المدرسية بشكل عام.

في قسم **التعلم والتعليم**، يتم فحص بيئة التدريس، بما في ذلك توافر المواد والموارد التعليمية في المدارس الحكومية، والدعم المقدم من الجهات الفاعلة الخارجية للتخفيف من نقص المواد التعليمية، وأهمية وجودة المناهج الليبية أثناء الوباء وبعده. يتضمن هذا القسم أيضا مناقشة حول تنفيذ المناهج "المكثفة" التي تم إدخالها بعد إعادة فتح المدرسة والتحديات المتعلقة بالتنفيذ.

وأخيرا، يقدم قسم **المعلمين وغيرهم من موظفي التعليم** المعلومات والنتائج المتعلقة بالمعلمين ومستويات الحضور والمؤهلات والتدريب وظروف العمل. يسعى القسم إلى توفير فهم شامل للوضع الذي يواجهه المعلمون في ليبيا والعوامل التي تؤثر على أدائهم وقدرتهم على تقديم تعليم جيد للطلاب.

منهج

كان الهدف من هذا البحث هو تعزيز فهم وضع التعليم في Libya.by توفير بيانات وتحليلات محدثة للجهات الفاعلة في مجال التعليم في ليبيا ، للمساعدة في إبلاغ عملية صنع القرار والبرمجة. وتمثلت الأهداف المحددة لهذا التقييم فيما يلي:

1. توفير البيانات والتحليلات لأصحاب المصلحة والشركاء في قطاع التعليم الليبي من وجهة نظر إنسانية ومترابطة (التعافي والاستقرار والتنمية) ، مع إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى التعليم الأساسي الجيد.
2. تزويد أصحاب المصلحة والشركاء بالبيانات والتحليلات المتعلقة بمؤهلات وقدرات المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم.
3. تزويد شركاء التعليم بالبيانات اللازمة لتخطيط وتنفيذ التدخلات التعليمية.
4. تحديد الخطوات المستقبلية للتقييمات، بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار برنامج المرونة متعدد السنوات التابع للتعليم لا يمكن أن ينتظر للفترة 2022-2024.

لإجراء التقييم، تم الإعتماد على منهجية تنقسم إلى قسمين. في المرحلة الأولى تم إجراء مراجعة شاملة للبيانات الثانوية في مجال التعليم في ليبيا ، لتحديد فجوات المعلومات وإبلاغ تصميم جمع البيانات الأولية. وشملت المرحلة الثانية إجراء مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة. تم استخدام أدوات منظمة وشبه منظمة لإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (KIIs) ، ومناقشات مجموعات التركيز (FGDs) ، والمقابلات الفردية (IIs) ، والتي توفر رؤى حول احتياجات التعليم والتحديات والأولويات على المستوى الوطني والبلدي والمدرسي في ليبيا ، وكذلك لمختلف الفئات السكانية. وعلى الصعيد الوطني، استهدف موظفو وزارة التربية والتعليم بمقابلات مع المخبرين الرئيسيين. وعلى مستوى البلدية، تم استهداف أعضاء مجلس التعليم المحلي بمقابلات مع المخبرين الرئيسيين. استهدفت مؤشرات الابتكار الرئيسية على مستوى المدرسة مديري المدارس. تم استهداف المعلمين وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية من خلال FGDs. من أجل استكمال المعلومات التي تم جمعها على مستوى البلدية أو المدرسة، تم إجراء المزيد من المقابلات مع أولياء الأمور لجمع المعلومات المتعلقة بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي والنفقات المدرسية. أجريت هذه المقابلات مع نفس الآباء ومقدمي الرعاية الذين شاركوا في مجموعات العمادة.

تم تطوير تقرير البيانات الثانوية وتصميم البحث بمدخلات من العديد من أصحاب المصلحة ، بما في ذلك أخصائيو التعليم على مستوى المقر الرئيسي ل REACH الذين قدموا إرشادات بشأن تصميم التقييم وكانوا جزءا من فرقة عمل حقوق السحب الخاصة. كما قدم أعضاء المجموعة داخل البلد تعليقات وتعقيبات أثناء صياغة تقرير حقوق السحب الخاصة. تمت مشاركة أدوات جمع البيانات الأولية مع وزارة التربية والتعليم الليبية لمراجعتها وتحديثها بناء على ملاحظاتها.

دراسات الحالة العمودية واستخدامها في البحوث التربوية

تستخدم الدراسات الرأسية تصميما متعدد المستويات من أجل تحقيق فهم أكثر اكتمالا وتوازنا. تتمثل إحدى نقاط قوة التحليلات متعددة المستويات (Bray and Thomas، 1995) في أنها تنظر إلى موضوعاتها من زوايا مختلفة مما يسهل عرضا أكثر شمولا ودقة للظواهر التي تتناولها. تعتمد دراسات الحالة الرأسية على التحليل متعدد المستويات لتشمل المقارنة بين الجهات الفاعلة ذات المواقع الاجتماعية المختلفة في تحليل محدد رأسيا. تم اقتراح إدخال الدراسات الرأسية في أبحاث التعليم من قبل Vavrus and Bartlett (2006) لتقليل تحيز الباحث ، وزيادة المواءمة بين التركيبات للبحث في (مثل محو الأمية) وفهم هؤلاء المستجيبين.

النطاق الجغرافي

غطى التقييم اثنتي عشرة بلدية (المستوى الإداري 3) من بين ستة مناطق (المستوى الإداري 2). تم اختيار مناطق بشكل مقصود بناء على أقل قدر من الوصول إلى تعليم عالي الجودة وفقا لبيانات نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2022. تم اختيار مناطق الستة في بنغازي ودرنة ومصراتة وسبها وطرابلس وأوباري في البداية. داخل كل منطقة، تم اختيار بلديتين إلى ثلاث بلديات، بناء على حجم البلديات وعدد المدارس الموجودة، وهي أعلى الاحتياجات التعليمية وفقا لنتائج MSNA و DTM. تم إيلاء اهتمام خاص لإدراج كل من البلديات الريفية والحضرية في الاختيار.[10][11]

علاوة على ذلك ، فإن نطاق التحليل هو ثلاثة أضعاف ، باستخدام هيكل دراسة حالة عمودية أقبل. الوحدة الأولى من التحليل على الصعيد الوطني ، والتي يتم تناولها من خلال مقابلات تحديد النطاق مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم على المستوى الوطني. ثانيا ، تم التحقيق في مستوى البلدية من خلال KIIs مع الموظفين العموميين في مجلس التعليم المحلي. أخيرا ، تم تقييم مستوى المدرسة مع KIIs مع مديري المدارس ، ومع مجموعات 2 من FGDs التي عقدت مع المعلمين وأولياء الأمور. كما جمعت المقابلات الفردية (IIs) التي أجريت مع أولياء الأمور معلومات تكميلية على مستوى الأسرة.

1خريطة المدارس التي تم تقييمها حسب البلدية:

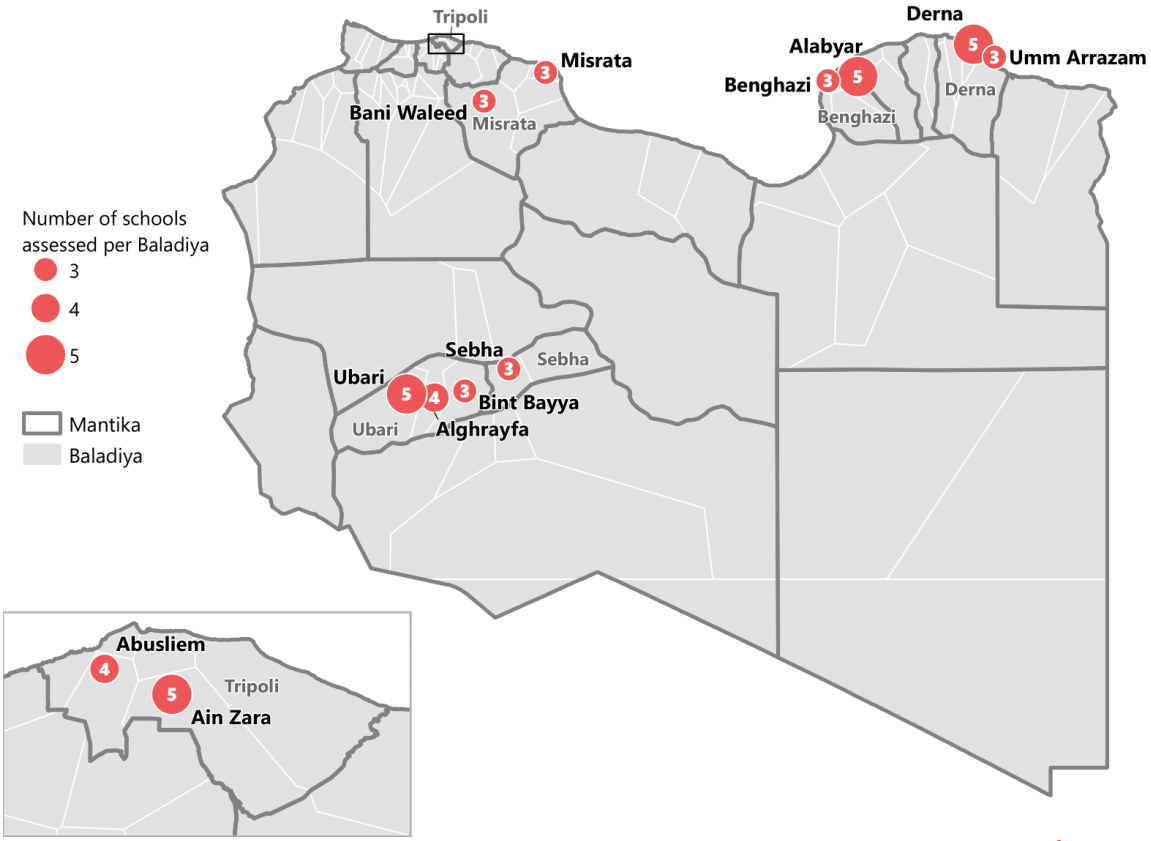

استراتيجية أخذ العينات

وشمل السكان الذين شملهم هذا التقييم الأطفال في سن المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 17 عاما). نظرا لاعتبارات حماية الطفل ، لم تجر REACH مقابلات مع الأطفال مباشرة. لذلك تم جمع المعلومات لهذه الفئة السكانية

[10] REACH, 2022 نسمة ليبية واحدة MSNA (تم النشر في مايو 2022)
[11] تقرير المنظمة الدولية للهجرة والنازحين داخليا والعائدين - الجولة 41، نشر في يوليو/تموز 2022؛ تقرير المهاجرين - الجولة 41 ، فبراير - أبريل 2022

من خلال والديهم أو مقدمي الرعاية (من خلال المقابلات الفردية والمشاركة في FGDs ، من خلال نهجها المدرسي ، استهدفت JENA المعلمين وموظفي التعليم في المواقع التي تم تقييمها.[12]

تم تحديد المدارس الرسمية داخل كل مانتيكا بشكل هادف من قبل وزارة التعليم ، بالتشاور مع REACH واليونيسيف. وأولي اهتمام خاص للمدارس ذات الاحتياجات التعليمية الخاصة (التي حددتها مسبقا وزارة التعليم، ورؤساء سلطات التعليم البلدية، وقطاع التعليم). لم يكن الاختيار العشوائي للمدارس ممكنا، حيث لا يوجد في ليبيا حتى الآن نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) يعمل بكامل طاقته، والذي كان يمكن أن يقدم عينة احتمالية من المدارس. في المجموع ، 42 مدرسة رسمية في النظام التعليمي الليبي.

وتبين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس أنه أجريت مقابلات مع 500 امرأة و 427 رجلا. بالنسبة لمقابلات المخبرين الرئيسيين ، تمت مقابلة 17 امرأة و 68 رجلا. استهدفت المقابلات الفردية و FGDs مع الآباء ومقدمي الرعاية 155 امرأة و 122 رجلا.[13] بالإضافة إلى ذلك ، شاركت 328 أنثى و 237 من الذكور في مجموعات المعلمين.

حرص جامعو البيانات على أن يكون لدى المستجيبين معلومات واضحة وكافية حول أهداف البحث وأدواته وأن جميع المشاركين أعطوا موافقة مستنيرة على المشاركة. تم جمع البيانات بين 13 نوفمبر 2022 و 17 ديسمبر 2022.

الجدول 1. عدد المدارس المستهدفة لكل بلدية

عدد المدارس التي تم تقييمها	البلدية	المنطقة
4	أبو سليم	طرابلس
5	عين زارة	
4	مصراتة	مصراته
4	بني وليد	
3	أوباري	أوباري
3	الغريفة	
3	بنت بيا	سبها
3	سبها	
2	بنغازي	بنغازي
3	الأبيار	
5	درنة	درنة
3	أم أرزام	

الجدول 2. عدد المقابلات الرئيسية والمقابلات الفردية و مجموعات التركيز التي تم إجراؤها

إجمالى المقابلات التى تم إنجازها	المجموعات المستهدفة	طريقة جمع البيانات
4	على المستوى الوطني	المقابلات الفردية الرئيسية
35	مسؤولو وزارة التعليم على مستوى البلديات (مراقبات التعليم)	

[12] تدعو اعتبارات الحماية التي تستند إليها سياسة REACH بشأن جمع البيانات مع القاصرين إلى تفضيل استخدام المستجيبين بالوكالة (مثل الآباء ومقدمي الرعاية) في جميع الحالات التي يكونون فيها قادرين على تقديم معلومات مماثلة. في حالة JENA ، سمحت صياغة أسئلة البحث بجمع معلومات مماثلة من قبل البالغين المطلعين على تجربة الأطفال مع المعلمين والتعلم والبنية التحتية للمدارس. انظر أيضا: المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العمل مع الشباب ومن أجلهم في الأزمات الإنسانية والأزمات الممتدة (فبراير 2021)؛ يونيسيف: ما نعرفه عن البحوث الأخلاقية التي تشمل الأطفال في الأوضاع الإنسانية (حزيران/يونيو 2016)؛ مجموعة الحماية العالمية؛ المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني

[13] عدد IIs هو نفس عدد المشاركين في FGDs ، لذلك فإن المشاركين في IIs هم نفس الملامح المشاركة في FGDs. وجرى جمع البيانات في اليوم نفسه، حيث أجريت اجتماعات اللجنة الثانية قبل بدء مناقشات مجموعات التركيز.

46	مدراء مدارس	
47	معلمون على مستوى المدرسة	مجموعات التركيز
47	أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال المسجلين في المدرسة	
215	أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال المسجلين في المدرسة	مقابلات فردية

تحليل البيانات

استلزمت مرحلة التنظيف والتحليل المتابعة مع المستجيبين والترجمة من النصوص الأصلية باللغة العربية. تم إجراء التحليل النوعي من خلال NViVo بعد الترميز الاستقرائي وشبكات التشبع. لمزيد من المعلومات حول المنهجية وخطة التحليل ، يرجى الرجوع إلى اختصاصات هذا التقييم على مركز موارد REACH[14].

التحديات والقيود

خلال عملية جمع البيانات ، كانت هناك تحديات مختلفة تمت مواجهتها. وشملت هذه التحديات الظواهر الجوية المتطرفة وآليات الإدارة المجزأة بين المنطقتين الغربية والشرقية. بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك قيود على الدراسة تحتاج إلى النظر فيها. أولا، لم يكن تكوين عينة من العاملين في مجال التعليم في مناقشات مجموعات التركيز على النحو المنشود. كانت الخطة الأولية هي إشراك موظفي المدارس غير المدرسين ، ولكن في النهاية ، تم تضمين المعلمين فقط في المناقشات. ثانيا، نطاق الدراسة محدود بسبب غياب جمع البيانات الكمية على مستوى المدرسة، مما يجعل من الصعب استقراء النتائج في السياق الليبي الأوسع. وأخيرا، ينبغي اعتبار المعلومات الكمية على مستوى الأسر المعيشية عن نفقات الأسر المتصلة بالتعليم إرشادية فقط.

المخرجات

الوصول إلى المدرسة وبيئة التعليم

يلخص هذا القسم الفرعي النتائج المتعلقة بالعوائق الرئيسية والميسرين للوصول إلى التعليم ، مع إيلاء اهتمام خاص لإغلاق المدارس في السنوات الثلاث الماضية ، والحضور والتسجيل ، وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في نظام المدارس العامة ، ومعلومات عن البنية التحتية للمدارس و البيئة المدرسية ، ومخاطر حماية الطفل داخل المدرسة وحول محيط المدرسة.

الالتحاق بالمدارس

تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم[15] إلى أن 1,774,614 طالبا مسجلين حاليا في التعليم الأساسي اعتبارا من مايو 2022. ومن بين هؤلاء، التحق 1,766,481 (99٪) بالمدارس العامة العادية. كان 3,780 يدرسون في المنزل ، و 1,427 يتلقون تعليما مسائيا ، والباقي 2,926 يدرسون في المنزل. بلغ عدد طلاب التعليم الثانوي اعتبارا من مايو 2022 317,222 طالبا ، منهم 172,094 تابعا للقسم العلمي ، و 36,870 طالبا في القسم الأدبي ، و 108,237 مسجلا في المدرسة الثانوية الأولى ، و 21 مسجلا في التعليم الثانوي الديني. ومن بين طلاب التعليم الثانوي، التحق جميعهم تقريبا (98 في المائة) بالمدارس العادية، بينما تلقى الباقون البالغ عددهم 5,876 طالبا التعليم في المنزل واستفاد 297 منهم من الفصول المسائية.

(i) الإطار القانوني وصنع السياسات في الالتحاق بالمدارس

يرتبط تمكين الوصول إلى التعليم ارتباطا وثيقا بتوفير الحقوق والسياسات الرسمية. و يعد الإطار القانوني الذي يسمح بالتعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال هو عامل التمكين الرئيسي للوصول إلى التعليم في ليبيا، وفقا للمستجوبين في التقييم. وسلط الشاركون في القييم الضوء على عوامل التمكين الأخرى مثل السماح للأطفال النازحين بالتسجيل

[14] REACH ، اختصاصات تقييم احتياجات التعليم المشتركة ، نوفمبر 2022
[15] وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء ، تم الوصول إليه في 25 أبريل 2023

في أي مدرسة في موقع نزوحهم والسماح لأولياء أمور الأطفال الليبيين بتسجيل أطفالهم في أقرب مدرسة دون الوثائق اللازمة.[16]

(ii) إدماج الأطفال الاحتياجات الخاصة

يتم تحديد الأطفال ذوي الإعاقة على أنهم المجموعة الأكثر عرضة لمواجهة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم الرسمي. ووفقا للمستجيبين، فإن عدم وجود مدارس مجهزة لتوفير بيئات تعليمية مناسبة للأطفال ذوي الإعاقة يشكل عائقا كبيرا أمام التحاقهم بالمدارس. وتشكل العقبات الرئيسية على مستوى المدارس المزدحمة ونقص المعلمين المؤهلين للأطفال ذوي الإعاقة. يجب أن تصبح البنى التحتية للمدارس أكثر سهولة لتلبية احتياجات التنقل المحددة للأطفال ذوي الإعاقات الحركية المختلفة. وعلاوة على ذلك، يجب تكييف مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

تحرز وزارة التعليم تقدما في دعم الأطفال ذوي الإعاقة. هناك سياسة وطنية لإدراج جميع الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم في مدارس مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. نفذت وزارة التربية والتعليم سياسة تقييم كل حالة على حدة وسياسة مخصصة لتجريب مدارس إنديماج ، [17]حيث تهدف وزارة التعليم إلى تنفيذ هذه السياسة في جميع البلديات ، وتركز الجهود المبذولة في النظام المدرسي الرسمي لدمج مدارس الأطفال ذوي الإعاقة على دمج الأطفال ذوي الإعاقة مثل الفصول الدراسية المخصصة في الطابق الأرضي وزيادة الوعي دورات للمعلمين ومديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين من شأنها أن تستجيب بشكل أفضل للاحتياجات المحددة وتقلل من التعرض للتنمر والتمييز.

الحواجز التي تمنع الطلاب من الحضور المنتظم ومواصلة تعليمهم

(iii) المتسربون من المدارس أو المنقطعون عن التعليم

وتفيد التقارير بأن التسرب المدرسي منخفض في ليبيا بالنسبة للأطفال حتى الصف 9. وأفاد المجيبون بأن مؤسساتهم لم تشهد أي حالات تسرب من الطلاب وأنه لا توجد علاقة حديثة بين التسرب من المدارس والصراع أو النزوح.

وسلط المشاركون في هذا االتقييم الضوء على ارتفاع معدل انتشار التسرب في صفوف معينة بسبب المشاكل المالية والمشاكل الأسرية والإهمال كأسباب رئيسية لتسرب الأطفال من المدرسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكره المخبرون الرئيسيون، الذين يرون أن الفتيات في سن المدرسة يملن إلى التسرب في أغلب الحالات في مستوى المدارس الثانوية، مدفوعين بعدم قدرة العائلات من الاهتمام بتعليم بناتهن بالتحديد على مستوى التعليم الثانوي. إلى جانب وجود الزواج المبكر للفتيات التي يدرسن في المستوى الثانوي الذي غالبا ما يكون قرارا اقتصاديا يتخذ على مستوى الأسرة. خاصة مع وجود ضمانات اجتماعية مثل "منحة الزوجة والأطفال".[18]

ويبدو أن الأولاد في سن المدرسة أكثر عرضة للتسرب بسبب الحاجة إلى العمل والمساهمة في الاستقرار المالي للأسرة. ترتبط عمالة الأطفال بالقضايا المالية وهي واحدة من أكثر الأسباب المبلغ عنها شيوعا لتسرب أو عدم حضور الأولاد في سن المدرسة. ولمعالجة العقبات المالية التي تحول دون الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات التسرب، اقترح المستجيبون تزويد الطلاب ومقدمي الرعاية لهم بالدعم المالي والنقل.

خلال FGDs ، قدم المشاركون توصيات للحد من مخاطر تسرب الطلاب. ويمكن لتوعية الوالدين أن تساعد في معالجة المسائل المتعلقة بالزواج المبكر، كما أن توفير الدعم المالي للطالبات من خلال المنح الدراسية، إلى جانب المساعدة النفسية من العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية والمستشارين، يمكن أن يعالج مسألة تسرب الفتيات من المدارس. وأشار المجيبون أيضا إلى أهمية التوعية وإشراك الأخصائيين الاجتماعيين. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أيضا تقديم الدعم المالي للأسر والطلاب من خلال المنح والمنح الدراسية للحد من حاجة الأطفال إلى العمل وبالتالي خفض معدلات التسرب بين الفتيان. واقترح المستجيبون تحسين التواصل مع مقدمي الرعاية (من خلال مجالس أولياء الأمور) والطلاب، وأخيرا تضمنت التوصيات الأخرى تحسين أساليب ومعدات التدريس في المدارس مثل الأنشطة الترفيهية، وبيئة

[16] ينص قانون التعليم رقم 95 لعام 1975 على أن جميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ست سنوات، إناثا وذكورا، يؤمرون بالالتحاق بالمدارس. يعزز القانون الطبيعة الإلزامية للتعليم في ليبيا ويمهد الطريق لإبلاغ الشرطة في حالة الانسحاب من المدرسة أو عمالة الأطفال.

[17] Endimaj ، أو المدارس المتكاملة ، هي مدارس تجريبية لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية.

[18] أشار المخبرون الرئيسيون إلى منحة الزوجة والأطفال، وهي نظام شامل لعلاوات الأسرة تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية ويقدم الدعم المالي لجميع الأطفال الليبيين وبعض النساء الليبيات المتزوجات وغير المتزوجات. اعتبارا من عام 2021 ، كان بدل الطفل الشامل الوحيد في البلاد. كان البرنامج غير نشط لعدة سنوات. ومع ذلك ، كان من المفترض إعادة تنشيطه في عام 2021. الأساس التشريعي لمنحة الزوجة والأبناء هو القانون رقم 27 بشأن بدلات الأطفال والزوجات (2013). لمزيد من المعلومات حول خطط الحماية الاجتماعية في ليبيا ، يرجى الرجوع إلى دراسة REACH ذات الصلة ، نظام الحماية الاجتماعية للأطفال في ليبيا. مراجعة الأدبيات ، نوفمبر 2021

مدرسية آمنة وصحية، ودروس علاجية، وتدريب المعلمين، واستخدام أساليب التدريس الحديثة) وإنفاذ القوانين التي تحظر الزواج المبكر في ليبيا.[19]

(iv) نفقات الوالدين في العام الدراسي

وتبين أن المصاعب المالية هي أحد الأسباب الرئيسية لتسرب الأطفال من المدرسة و/أو التأثير على مواظبتهم على الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الآباء ومقدمو الرعاية معلومات عن نفقات التعليم.

وتتألف الأسر قيد التقييم من طفل واحد إلى ثمانية أطفال في سن الدراسة، ويبلغ مجموعهم 221 طفلا. تم تحديد أربعة من هؤلاء الأطفال من قبل والديهم أو مقدمي الرعاية لهم على أنهم يعانون من إعاقات ، وتم تسجيل 91٪ من الأطفال في سن المدرسة في المدارس الرسمية في عام 2022 ، مع حضور 90٪ دروسا فيها.[20]

وفيما يتعلق بالتوظيف الأساسي، قال 32٪ من المجيبين أنهم يعملون في قطاع التعليم (بما في ذلك المعلمين وأساتذ جامعيين ومديري المدارس والموظفين الإداريين)، في حين أن 12٪ هم موظفون حكوميون. علاوة على ذلك، عرف 12٪ من المستجيبين بأنهم عمال مياومون، مع ما يقرب من 11٪ يعملون في مهن كثيفة العمالة مثل مصايد الأسماك الزراعية والنقل. وعرف[2221] 7٪ آخرون بأنهم من المهنيين المهرة مثل المحاسبين والمصرفيين والمحامين. في المتوسط، يكسب المعلمون في ليبيا حوالي 1,500 دينار ليبي شهريا في عام 2021، أي ما يعادل حوالي 340 دولارا أمريكيا. ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن رواتب المعلمين تختلف باختلاف عوامل مثل الخبرة ومستوى التعليم والموقع.

أجاب غالبية الآباء والأوصياء بأنهم أنفقوا ما بين 1000 دينار ليبي (207 دولار أمريكي) و 7,400 دينار ليبي (1525 دولارا أمريكيا) على نفقات تعليم الأطفال سنويا في أسرهم. وبلغ متوسط المبلغ 2,000 دينار ليبي (400 دولار أمريكي)، بمتوسط تكلفة للفرد الواحد 615 دينار ليبي (126 دولار أمريكي). هذا التخصيص من الأموال مرتفع نسبيا، بالنظر إلى أن متوسط الحد الأدنى للأجور شهريا في ليبيا هو 1000 دينار ليبي[23]. وهذا يتماشى مع البيانات التي تشير إلى أن القيود المالية تعوق انتظام الأطفال في الذهاب إلى المدرسة وقد تؤدي حتى إلى تسربهم من المدرسة.

بالنسبة للآباء الذين يعملون في قطاع التعليم، أفادوا بأنهم ينفقون ما بين 700 دينار ليبي (144 دولارا أمريكيا) و 6000 دينار ليبي (1237 دولارا أمريكيا) سنويا على النفقات المتعلقة بالتعليم. وتتفق هذه النتائج مع البيانات التي تم جمعها، حيث أبلغ المستجيبون عن صعوبات مالية أثرت على أدائهم في المدرسة ودفعتهم إلى البحث عن مصادر دخل إضافية.

عندما طلب من الآباء ومقدمي الرعاية وصف النفقات التعليمية التي تكبدوها ، سلط 86٪ الضوء على المواد التعليمية[24]. ترتبط هذه النتيجة بالنتائج ، أن نقص المواد التعليمية كان يمثل تحديا عند التدريس. هذا يؤدي إلى نقطة حول من يجب أن يكون مسؤولا عن المواد التعليمية أو المدارس أو أولياء الأمور. وأشار 69٪ من الآباء إلى أنهم تكبدوا نفقات على الزي الرسمي، تليها الكتب (64٪)، وتوفير الطعام لأطفالهم (48٪). وأشير أيضا إلى تكاليف النقل، ودعم الإدارة، ودفع تكاليف الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه نظرا لصغر حجم العينة، لا يمكن مقارنة نتائج JENA بالنتائج التي توصلت إليها MSNA الليبية، حيث يختلف تعريف النفقات التعليمية. يشمل تعريف JENA مجموعة واسعة من النفقات ، بما في ذلك النقل ، والأنشطة اللامنهجية ، والمؤن الغذائية ، والرسوم الإدارية ، والكتب المدرسية ، والمواد التعليمية ، والزي الرسمي ، ورسوم مجلس الآباء. ، فإن تعريف MSNA للنفقات المتعلقة بالتعليم يشمل فقط الكتب والزي المدرسي والرسوم المدرسية.

أشار 7٪ من المشاركين في الاستطلاع إلى تلقي الدعم المالي ، في العام الدراسي سبتمبر 2021 - أغسطس 2022 ، تراوح الدعم المالي من 100 دينار (21 دولارا أمريكيا) إلى 1000 دينار ليبي (208 دولارا أمريكيا). ومن بين 215 مشاركا، أفاد 6٪ منهم بتلقيهم أموالامالية من جهات حكومية، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية.

[19] فن. وتنص المادة 6 من قانون الأسرة على أن الحد الأدنى لسن الزواج بين المرأة والرجل هو 20 سنة. يجوز للمحكمة أن تسمح للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما بالزواج إذا كان هناك سبب أو فائدة أو ضرورة محددة للزواج.

[20] الحضور المدرسي هو الحضور في أي مؤسسة أو برنامج تعليمي معتمد منتظم ، عام أو خاص ، للتعلم المنظم على أي مستوى تعليمي في وقت التعداد أو ، إذا تم إجراء التعداد خلال فترة الإجازة في نهاية العام الدراسي ، خلال العام الدراسي الأخير (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بدون تاريخ) ، بوابة التعلم IIEP ، يونسكو

[21] الموظفون العموميون هم جميع الأفراد الذين يعملون في إطار الكيانات والمؤسسات الحكومية.

[22] العمال اليوميون هم جميع الأفراد الذين يشاركون عادة في وظائف ذوي الياقات الزرقاء بأجور منخفضة و / أو يعملون في وظائف غريبة.

[23] مجلس النواب الليبي يحدد الحد الأدنى للأجور ب 1000 دينار - ليبيا الأحرار (libyaalahrar.net)

[24] تتكون المواد التعليمية على سبيل المثال من الكتب المدرسية والدفاتر والمعدات الثابتة

(٧) وضع وإغلاق المدارس:

سلطت مجموعات مختلفة من المستجيبين الضوء على مخاوف كبيرة بشأن إغلاق المدارس بسبب النزاع ، وفيروس كورونا ، والأحداث الجوية ، ونقص المعدات ، وعدم اكتمال إعادة التأهيل المدارس ، وإضرابات المعلمين.

ذكر المستجيبون من طرابلس (بلدية عين زارة) أن الاشتباكات المتفرقة في أحياء البلدية أدت إلى إغلاق مؤقت قصير المدى للمدارس، بينما أدت أوضاع الطرق والظواهر الجوية مثل الأمطار الغزيرة أو الفيضانات إلى إغلاق المدارس في عين زارة ومصراته. أدت الاشتباكات القبلية في سبها في البلدية إلى قيام الآباء بنقل الأطفال من مدرسة إلى أخرى لتجنب ارتيادهم المدارس مع أطفال من قبائل أخرى، مما أدى إلى تكثيف الاكتظاظ في مدارس معينة بينما أدى إلى انخفاض عدد الطلاب في مدارس أخرى. أبرز المستجيبون أن النزاعات المسلحة أثرت على معدلات حضور الطلاب وإنجازاتهم المدرسية، مما أدى إلى الترقية التلقائية للطلاب إلى العام الدراسي المقبل دون اجتياز الاختبارات المطلوبة. سلط المستجيبون الضوء على الحاجة إلى التركيز على الصحة العقلية للأطفال ورفاهيتهم نتيجة لتأثيرات النزاع ولجائحة كورونا. أفاد المستجيبون أن النزاعات المسلحة أدت إلى معاناة نفسية لدى الأطفال في سن المدرسة، بما في ذلك الخوف من الحضور. في حين أن جميع المدارس التي تم تقييمها تقريباً توظف أخصائيين اجتماعيين أو متخصصين في الصحة العقلية، فإن التنسيق بين المعلمين والموظفين (غير المعلمين) للإبلاغ عن الأطفال المعرضين للخطر يترك في الغالب لوضع إشارات مخصصة للحالات الفردية. إن تعزيز آليات التنسيق المنظمة سيعزز التدابير الوقائية للحفاظ على رفاهية الأطفال.

وفقا لذوي الخبرة والدراية، أدت أعمال إعادة التأهيل الطويلة للمدارس المتضررة إلى تأخير استئناف الفصول الدراسية. على سبيل المثال، أبرز المخبرون الرئيسيون في بني وليد وبنغازي ومصراتة أن بعض المدارس لا تزال مغلقة بسبب إعادة التأهيل حتى نهاية عام 2022. كما أدت الصيانة المطولة إلى زيادة التحاق الطلاب بالمدارس الأخرى مما أدى إلى تفاقم الاكتظاظ في المدراس، ونقص الطاولات والمقاعد، كما تسبب في نكسات إضافية في إعادة فتح المدارس، حتى عندما يتم الانتهاء من أعمال البنية التحتية وإعادة التأهيل في الوقت المحدد، كما أفاد بشكل خاص المستجوبون في أبو سليم.

أثرت سلسلة من إضرابات المعلمين على تقديم الخدمات بانتظام بين عامي 2018 و 2021 حيث كانت هناك حالات متعددة من الإضرابات طوال هذه السنوات الثلاث في جميع أنحاء ليبيا. شارك المعلمون الليبيون في إضرابات مطولة للمطالبة برواتب أفضل وتدفع في مواعيدها. أثر الإضراب بشكل كبير على نظام التعليم في البلاد، حيث أخر الامتحانات النهائية وإعادة فتح المدارس في وقتها[25]. انتهى الإضراب في مارس 2021 عندما توصلت نقابة المعلمين إلى اتفاق مع الحكومة.

تأثير جائحة كورونا على مستوى الطلاب:

استجابة لتفشي جائحة كورونا، أغلقت وزارة التربية والتعليم الليبية المدارس في 15 مارس 2020. وبدأت بإعادة فتح المدارس تدريجياً في 13 مايو 2020، حيث كانت المدارس الثانوية هي أول من أعيد فتحها. تمّ افتتاح المدارس بالتناوب في فبراير 2021، واستأنفت الدراسة بدوام كامل في مايو 2022. استلزم نظام التناوب حضور الطلاب يوماً بعد يوم، مع ثلاثة أيام من التعليم عن بعد، يتم تقديمها من خلال القناة التلفزيونية التابعة لوزارة التربية والتعليم وفصول دراسية عبر الإنترنت.

كان لإغلاق المؤسسات التعليمية العديد من الآثار السلبية على الأطفال، مما أثر بشكل كبير على قدراتهم الاجتماعية وتعليمهم وصحتهم العقلية. سلطت جائحةكورونا الضوء أيضاً على قضية العدالة الرقمية، حيث لا يستطيع العديد من الأطفال الوصول إلى التعليم بسبب نقص الاتصال بالإنترنت ومعدات تكنولوجيا المعلومات والمحتوى الرقمي. وكانت عدم المساواة الرقمية مشكلة أيضاً للمدرسين، الذين واجهوا نفس العوائق أمام تنفيذ عملية التدريس عن بعد. سلط المستجيبون الضوء أيضاً على افتقار المعلم إلى التدريب على طرق التدريس الرقمية والبعيدة.

علاوة على ذلك، أبلغ بعض المستجيبين عن الغياب المتكرر للطلاب بسبب المرض أو الخوف من الإصابة بجائحة كورونا. بينما كان التحدي الأكبر بالنسبة للمعلمين هو الحفاظ على استمرارية التدريس أثناء التعامل مع حالات الغياب، فقد سلطوا الضوء أيضاً على الطلاب ونقص الحافز. شارك المستجيبون هذه الملاحظة، مشيرين إلى أن الانخفاض في ساعات الاتصال قد أدى إلى نقص الالتزام أو الحافز بين الطلاب.

(vi) البنية التحتية للمدارس:

تم سؤال المستجيبين عن الفجوات والاحتياجات في البنية التحتية للمدارس والمعدات المدرسية على مستوى البلديات. حدد غالبية المجيبين البنية التحتية والمعدات المدرسية باعتبارها أهم مجالين بحاجة إلى التحسين. سلط المسؤولون الضوء على العديد من الاحتياجات المحددة بما في ذلك الحاجة إلى الصيانة الدورية، وإصلاح المدارس المتضررة، وتحسين مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنشاء مساحات خضراء وملاعب للأنشطة الترفيهية ، ومياه الشرب. كما تمّ التنويه أيضاً أن هناك عدة مدارس غير متصلة بشبكة الصرف الصحي. أيضاً، تفتقر المدارس إلى الموارد مثل مختبرات العلوم.

أعرب أولياء الأمور عن رضاهم عن البيئة المدرسية على الرغم من أن الاكتظاظ الذي يمثل مشكلة شائعة. ومع ذلك، أفاد البعض أن أطفالهم وصفوا البيئة المدرسية بأنها فوضوية أو غير نظيفة أو سيئة العزل، مع عدم جودة المعدات مثل الأبواب والنوافذ والكراسي والمواد التعليمية، مثل السبورات.

(vii) سلامة وأمن الأطفال في البيئة المدرسية ومحيطها:

اتفق معظم المشاركين في مجموعات النقاش المركزة على أن المدارس توفر بيئة آمنة للأطفال دون أي مخاطر كبيرة. ومع ذلك، حدد المشاركون عوامل الخطر المتبقية لسلامة الأطفال وأمنهم داخل المدارس وحولها.
النتيجة الرئيسية هي أن هناك تقريرا ضئيلا عن تهديدات السلامة التي تحدث داخل محيط المدرسة، بينما على النقيض من ذلك، كان التنقل من وإلى المدرسة يعتبر محفوفا بالمخاطر بالنسبة للأطفال. وكانت أكثر عوامل الخطر المذكورة التي أثارها ذوي الخبرة والدراية هي السلامة على الطرق، والظواهر المناخية القاسية، وسوء البنية التحتية للطرق، التي تشكل مخاطر كبيرة على سلامة الأطفال. على وجه الخصوص، سلط المجيبون الضوء على أن الأمطار الغزيرة والطرق التي غمرتها الفيضانات تشكل مصدر قلق سائد وتصبح حاجزاً حاسما أمام وصول الأطفال إلى المدارس، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة لتصريف مياه الأمطار وظروف الطرق السيئة. على سبيل المثال، أفاد ذوي الخبرة والدراية في أم الرزم أن فيضانات وادي أم الرزم خلال فصل الشتاء يجعل من الصعب والخطر على الأطفال الذهاب إلى المدرسة. وبحسب ما ورد، فإن الظواهر الجوية المتكررة المتوسطة إلى الشديدة تعطل استمرارية التعليم في ليبيا مما يتسبب في توقف بعض المدارس عن الخدمة تماماً. ثانياً، أعرب المستجيبون عن مخاوفهم من أن حوادث الطرق يمكن أن تشكل خطراً على التلاميذ عند محاولتهم الوصول إلى المدرسة، لا سيما عند عبور الطرق الرئيسية ذات الظروف الخطرة.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، أعرب المستجيبون في أبو سليم وسبها وأوباري عن مخاوفهم بشأن الاشتباكات المسلحة. أفاد المستجيبون أن الافتقار إلى الأمان في المدن جعل الطلاب والمعلمين متخوفين من الذهاب إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، تم تدمير بعض المدارس بسبب العنف المرتبط بالنزاع، بينما شهدت مدارس أخرى ارتفاعًا في معدل ترك الدراسة بسبب وجود العنف. لا يزال انعدام الأمن الذي طال أمده في بعض المناطق يشكل خطراً على الأطفال في البيئة المحيطة بالمدرسة، كما أفاد بشكل خاص ذوي الخبرة والدراية والمشاركين في مجموعات التركيز، أوباري وسبها، الذين أبلغوا عن التهديد الذي يشكله وجود الجهات المسلحة، لا سيما في المناطق التي تحدث فيها اشتباكات محلية بين المجموعات المسلحة. بصرف النظر عن مخاطر العنف، تزيد الجهات المسلحة في بعض المناطق من حدوث عمليات السطو المسلح، وتستهدف إما المدرسة أو الأشخاص في الشوارع في المنطقة المحيطة بها.

فيما يتعلق بالمخاطر الموجودة في المدارس، سلط المشاركون الضوء على وجود مخاطر البنية التحتية داخل المدارس، فيما يتعلق بأعمال إعادة التأهيل غير المكتملة التي تشكل خطرًا على السلامة الجسدية للأطفال. وتتعلق هذه المسألة على وجه التحديد بالمدارس الواقعة في سبها، حيث تحول إعادة التأهيل غير المكتمل دون استخدام جميع الفصول الدراسية، مما يؤدي إلى اكتظاظ الفصول الدراسية بالتالي عملية التناوب فيها، وحيث يؤدي الضرر الذي يلحق بالهيكل المدرسي إلى جعل البيئة غير آمنة للأطفال والمعلمين.

كما لفت أولياء الأمور الانتباه إلى مخاطر التحرش، ودخول الكبار الخارجيين إلى المدرسة، والعنف الجسدي ضد الأطفال (من زملائهم في المدرسة أو البالغين). تتوافق هذه الملاحظات مع نتائج الأبحاث السابقة حول العنف في المدارس الليبية، والتي أشارت إلى أن نسبة كبيرة من الأولاد (90٪) والفتيات (88٪) في المدارس الليبية الرسمية قد تعرضوا للعنف داخل مدارسهم أو منازلهم أو مجتمعاتهم. كما لاحظ أولياء الأمور وجود العقاب البدني في مدارس أطفالهم،

ودعا الكثير منهم إلى ضرورة إجراء تغييرات في أساليب التدريس، وتحديداً تحسين العلاقات بين المعلم والطالب[25]. سلطت بعض مجموعات النقاش المركزة الضوء على ضرورة أن يتخلى المعلمين عن استخدام العقاب البدني والعنف والتخويف كأساليب لنقل المعلومات والتفاعل مع التلاميذ.

عند الاستفسار عن السلوكيات السلبية للطلاب في المدرسة، أعرب المشاركون في مجموعة التركيز عن اتفاقهم على أن الظواهر السلبية غائبة إلى حد كبير في البيئة المدرسية. ومن بين السلوكيات المقلقة، أبرز بعض الآباء أن الغش، والتنمر، والعنف، والتدخين منتشر في مدارسهم. السلوكيات السلبية الأخرى المذكورة بشكل عرضي كانت حوادث التخريب المتعمد وتعاطي المخدرات والتغيب. ومع ذلك، لاحظ عدد قليل جدًا أن هذه السلوكيات كان لها تأثير على أطفالهم. يبدو أن التنمر يستهدف الأطفال ذوي الإعاقة بشكل خاص، حيث شدد آباء الأطفال ذوي الإعاقة المستهدفين من خلال مجموعات التركيز على تفضيلهم لعدم تسجيل أطفالهم في نظام المدارس العامة بسبب التنمر الذي يواجهه الأطفال من أقرانهم.

(viii) بيئة التعلم

فيما يتعلق ببيئة التعلم، أسفرت مجموعات النقاش المركزة التي أجريت مع أولياء الأمور عن رؤى جديرة بالملاحظة حول البنية التحتية والتفاعلات مع المعلمين وأعضاء المدرسة. سلطت مجموعات النقاش المركزة مع أولياء الأمور ومقدمي الرعاية الضوء استقطاباً في الآراء بين الرضا العام وعدم الرضا العام عن بيئة التعلم. في حين تمّ الإعراب عن تعليقات إيجابية حول البيئة البشرية في المدرسة، أشار عدد أقل من مجموعات التركيز عن الرضا عن المياه والصرف الصحي والنظافة والمرافق الصحية والبنية التحتية للمدارس والتي تم ذكرها عادة كأسباب لعدم الرضا. ركزت معظم النقاط التي أثيرت على الحالة السيئة للأبواب والنوافذ والكراسي والمواد التعليمية مثل السبورة.

ثانياً، أثار أولياء الأمور مخاوف بشأن الاعتماد فقط على طرق التدريس التقليدية والحاجة إلى إشراك الطلاب في الأنشطة التفاعلية. وبالتالي، أوصوا بتبني طرق تدريس غير تقليدية ودمج التكنولوجيا في العملية التعليمية على أمل تجاوز التدريس التقليدي. سلط المستجيبون الضوء على الحاجة إلى تحسين طرق التدريس والأنشطة الفصلية. ظهرت هاتان النقطتان كمحور التركيز الأساسي للمناقشات. لاحظ الآباء ومقدمو الرعاية أن الأطفال لا يتم تحفيزهم بشكل كافٍ، واقترحوا تقديم أنشطة مثل الفنون والحرف اليدوية والموسيقى والرحلات إلى المناطق المحيطة والمسابقات والأنشطة الترفيهية. تمت التوصية بهذه الأنشطة كحلول لإشراك الأطفال في عملية التعلم وجعل المدرسة تجربة أكثر جاذبية ومتعة. سلط جزء كبير من مجموعات التركيز على ضرورة إعادة تحديد الحصة الرياضية، بما يتوافق مع التربية البدنية، بينما أكد عدد أقل من مجموعات التركيز على إدراج جلسات المهارات الحياتية في الأنشطة المدرسية.

تكملة لتحسين الأنشطة، تركزت توصيات الآباء ومقدمي الرعاية أيضًا على صيانة المرافق، بما في ذلك التخفيف من اكتظاظ الفصول الدراسية، فضلاً عن الضروريات التنموية الأساسية مثل إنشاء مساحات خضراء ومفتوحة مناسبة للعب في الهواء الطلق. ومما يثير القلق بشكل خاص ما أفيد عنه من نقص في المياه الصالحة للشرب في ثلاث مدارس في بنت بية (مدرستين) وأم الرزم (مدرسة واحدة).

وأخيراً، أكدت الغالبية العظمى من مجموعات التركيز على الحاجة إلى تحسين معدات ومختبرات تكنولوجيا المعلومات حيث يمكن للطلاب المشاركة في التطبيق العملي للمفاهيم والمبادئ المدرجة في مناهج تدريس تكنولوجيا المعلومات والعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.

مواد التدريس والتعلم

وفقاً للمستجيبين، فإن مواد التدريس والتعلم إما غير متوفرة أو قديمة. أفاد المشاركين في معظم مجموعات النقاش المركزة عن عدم توفر المواد التعليمية، وأفاد نصف المشاركين في مجموعات النقاش المركزة عن أن المواد المتاحة قديمة، وفقط في ربع مجموعات التركيز أفاد المشاركين في مجموعات النقاش المركزة عن رضاهم عن المواد التعليمية.

[25] اليونيسف ، معهد بحوث السياسات الاجتماعية (2020). موجز حرمان الأطفال متعدد الأبعاد في ليبيا – التعليم: نهج دورة الحياة.

كان الافتقار إلى السبورات وأدوات الكتابة والخرائط والكتب المدرسية هي النقطة الرئيسية التي أثارها المستجيبون. من ناحية أخرى، تم ذكر المزيد من المواد التعليمية التقنية، مثل سماعات الرأس للغات الأجنبية، أو التكييف الهوائي، أو المختبرات. يرتبط نقص المواد التعليمية بشكل خاص بتركيز المناهج الدراسية المعتمدة في ليبيا على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. فعلى سبيل المثال ، أكد المستجيبون على التحدي المتمثل في تدريس مناهج علمية متقدمة أو مناهج تكنولوجيا المعلومات بدون موارد تعليمية مناسبة مثل الحواسيب والمختبرات. علاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن عدم تلقيهم أي تدريب حول كيفية استخدام المواد التعليمية التكنولوجية الجديدة، حيث تم عقد جلستي نقاش فقط في أم الرزم، مشيرين إلى أن الذين تدربوا تلقوا تدريباً على الكمبيوتر. ثالثاً، أكد المشاركون في عدد قليل من مجموعات التركيز على أن الموارد المحدودة التي توفرها الوزارة لا تسمح بتوفير مواد تعليمية عالية الجودة. وبالتالي، وفقًا للمشاركين، يجب الاعتراف بجهود المدارس لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

"[نحن راضون] إلى حد ما لأن نقص الموارد ليس من مسؤولية المدرسة ، بل النظام التعليمي بأكمله ، [الذي تسيطر عليه] وزارة التربية والتعليم"

مدرس في مدرسة ابتدائية وثانوية للبنين في بني وليد

الدعم المقدم لتخفيف النقص في المواد التعليمية

سلط المستجيبون الضوء على الدعم المالي الذي يتلقونه لمواجهة التحدي المتمثل في نقص المواد التعليمية المناسبة. الدعم الرئيسي الذي تعتمد عليه المدارس هو المساهمة المالية للميزانيات التشغيلية التي تتلقاها من وزارة التربية والتعليم. تساعد الميزانية التشغيلية المدرسة على تنفيذ شؤونها الفنية والإدارية ، بحيث تتمكن المدرسة من تلبية احتياجاتها ومتطلباتها العاجلة على الفور. إلى جانب مدفوعات الميزانية التشغيلية ، تدعم وزارة التربية والتعليم المدارس من خلال توفير مواد التنظيف والقرطاسية والكتب المدرسية. ومع ذلك ، يبدو أن هذه المساعدة لا تصل إلى جميع المدارس بشكل متساوٍ: حيث أفاد بعض المستجيبين أن الدعم الذي تلقوه كان مقصوراً على معدات الحماية الشخصية أثناء جائحة كورونا أو على عدد قليل من القرطاسية أو الكتب. تم الإبلاغ عن أن مدفوعات الميزانية التشغيلية لا تشمل أعمال الصيانة ، حيث أفادت مدرستان بأن المعلمين دعموا التكلفة المالية لتنفيذ أعمال الصيانة في المدرسة: أفاد أحد المديرين أن المدرسة تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية مثل الأبواب والنوافذ والإضاءة ، وأنه كان على مدير المدرسة والموظفين الحفاظ على المدرسة وتوفير احتياجاتها من خلال جهودهم الخاصة.

بالإضافة إلى الدعم المالي من وزارة التربية والتعليم، أكد المستجيبون على الدعم الذي تلقوه من مصادر خارجية. وفقًا لعدد قليل من المشاركين، قدم أفراد بصفتهم الشخصية، مثل رجال الأعمال المحليين وأولياء الأمور والمواطنين، الدعم لمدارسهم من أجل توفير الأثاث والقرطاسية والمعدات اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد المستجيبون في درنة أنهم حصلوا على دعم من لجنة صندوق استقرار درنة لإعادة تأهيل المدارس. أيضاً، دعمت المراكز الصحية مدارس مختارة خلال جائحة كورونا من حيث توفير معدات الوقاية الشخصية ومواد التنظيف.

ملاءمة وجودة المناهج الليبية

يعرض هذا القسم النتائج والتصورات التي تم جمعها من ذوي الخبرة والدراية والمشاركين في مجموعات النقاش المركزة فيما يتعلق بالمنهج الدراسي الليبي. ستبدأ النتائج من تقييم الصعوبات التي نشأت في العام الدراسي 2020-2021 لتنفيذ الدراسة عن بعد، وستقدم النتائج المتعلقة بالمنهج المكثف الذي تم طرحه في 2021-2022 ، والمنهج الحالي المطبق من سنة 2022 فصاعداً.

(i) التحديات في تطبيق طرق التدريس عن بعد على المناهج الدراسية القياسية أثناء إغلاق المدارس (2020-2021)

استنادًا إلى نتائج المقابلات ومجموعات النقاش المركزة التي أجريت مع المستجيبين، يبدو أن تنفيذ الدراسة عن بعد لم يكن متكافئاً عبر المناطق المختلفة. على وجه التحديد، أشار المستجيبين إلى أن مدرستهم لم تنخرط في أي تعليم عن بعد أو حتى حاولت القيام بذلك، لكنهم واجهوا تحديات منعتهم من الاستمرار. كانت الأسباب الأكثر شيوعًا التي تم الإبلاغ عنها تتعلق بتحديات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل انقطاع التيار الكهربائي، ونقص توفر الإنترنت، والجدوى الاقتصادية المتأثرة للتعلم عن بعد لكل من الآباء والمعلمين. كما أشار المشاركون في الاستطلاع إلى عدم وجود المعرفة المسبقة فيما يتعلق بأدوات الاتصال بين كل من الطلاب والمعلمين، وأن الاتصالات بين المعلمين

وأولياء الأمور من جهة، والتفاعل مع الطلاب، قد انخفضت جميعها خلال فترة التعلم عن بعد. حول نقص مهارات الدراسة عن بعد، أشار أحد المشاركين إلى:

> "لم يتلق المعلمون أي تدريب على آليات التعلم عن بعد وأنظمة إدارة التعلم عن بعد، حيث فُرض تطبيق هذه الأنظمة فجأة. ليس لديهم ما يكفي من المعلومات الأساسية والإرشادات والخبرة والمعرفة لإجراء هذه التجربة."
>
> **مستجيب ذكر من الغريفة**

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الدراسة عن بُعد، عند تنفيذها، متاحةً بشكل متساوٍ لجميع الطلاب عبر مستويات الصفوف المختلفة.

قدّم الآباء المشاركون في مجموعات التركيز معلومات إضافية حول كيفية دعمهم لأطفالهم خلال فترة الدراسة عن بعد. بينما ردد الآباء في معظم مجموعات النقاش المركزة نفس تحديات الاتصال التي ذكرها المشاركون في الاستطلاع، حيث أفاد بعض الآباء في كثير من الحالات الأخرى أنهم تحولوا إلى الدراسة عن بعد تماماً من خلال إنشاء فصول دراسية خاصة بهم والبحث عن موارد تعليمية مجانية على الإنترنت. ومع ذلك، أكد عدد قليل أيضاً على فك ارتباط الأطفال الذين كافحوا للتكيف مع التعليم عن بعد ومتابعة الفصول الدراسية، على الرغم من الوسائل المتاحة. عند السؤال عن التحديات المحددة التي يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة خلال فترة التعلم عن بعد، أثار فريق واحد فقط من مجموعات التركيز قضية مرتبطة مباشرة بحالة الطفل، مثل الإجهاد الناتج عن إغلاق المدارس.

(ii) المنهج المكثف(2021-2022)

خلال العام الدراسي 2021-2022 ، تم تنفيذ منهج مكثف لدعم نظام التناوب، والذي تضمن حضور الطلاب للمدرسة شخصيًا يوماً بعد يوم ويتلقون 3 أيام من التعليم عن بعد. حيث نوه المستجيبون على العديد من التحديات المرتبطة بالمنهج المؤقت.

يتعلق أحد التحديات الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها، بحقيقة أنه تمّ طرح المنهج المكثف في منتصف العام الدراسي (فبراير 2021). كان لهذا تأثير معطّل على خطط الدراسة على مستوى المدرسة، بالإضافة إلى ذلك، تمّ مواجهة تحديات بسبب التأخير في توفير الكتب المدرسية الجديدة لكل مدرسة. نوه اثنان من المشاركين أن وزارة التربية والتعليم لم تقدم الكتب والمواد التعليمية في الوقت المناسب ، بما في ذلك في بداية العام الدراسي التالي (أغسطس 2021).

ومن النتائج الأخرى التي ذكرها المشاركون ، أن المعلمين لم يكن لديهم الوقت الكافي لتكييف صفوفهم مع المناهج المنقحة قبل بدء العام الدراسي ، مما أثر بشكل أكبر على الإنجاز العلمي وتحفيز الطلاب. كما أوضح أحد المعلمين ، "كان المنهج صعبًا ، وكان الوقت ضيقًا - لم أتمكن من تدريسه - لم يكن لدي تدريب على كيفية تدريسه." علاوة على ذلك ، فإن الطبيعة المضغوطة للمنهج نفسه شكلت تحديا كبيرا لإكماله، كما أفاد العديد من المستجيبين. تضاف صعوبة استكمال المنهج إلى تحديات أخرى ، مثل الضغط النفسي ، والإرهاق البدني للمعلمين ، وهو ما نوه عليه ذوي الخبرة والدراية.

أيضاً، وجد أن المنهج المكثف يمثل تحديًا بين الطلاب، كما ذكر أولياء الأمور ومقدمو الرعاية. لاحظ غالبية الآباء ومقدمي الرعاية أن أطفالهم يعانون من صعوبات التعلم منذ وقت إعادة فتح المدرسة فصاعدًا، مع كون العائق الأساسي هو التعامل مع كثافة المناهج الدراسية المكثفة. أكد البعض على الصعوبة خاصةً في سد فجوة التعلم، وحقيقة أن الأطفال واجهوا تحديات أخرى في مواضيع محددة، فضلاً عن فقدان التعلم في أساسيات محو الأمية. ذكر عدد قليل من المستجيبين صراحة الصعوبات التي واجهها الأطفال عند إعادة فتح المدارس، كما ورد، على سبيل المثال، من قبل أحد الآباء: "لقد نسي طفلي القراءة، حتى مع محاولات المنزل كان المستوى ضعيفًا". تتعلق الصعوبات الإضافية التي تم إبرازها في مجموعات التركيز برفاهية الأطفال العقلية، مثل صعوبة التكيف مع الروتين، وعدم الرغبة في الذهاب إلى المدرسة، وتطور مشاكل الصحة العقلية، وفقدان الاهتمام بالتعلم. ومع ذلك، شدد أولياء الأمور على ضرورة تعاون المعلمين لمعالجة فقدان الاهتمام بالتعلم والدروس المتراكمة. كانت الإستراتيجية الرئيسية المستخدمة هي تخصيص وقت الفصل الدراسي لمراجعة الموضوعات والمفاهيم السابقة. وكانت الاستراتيجيات الأخرى التي تم تبنيها كما ورد هي دورات التقوية خارج ساعات الدراسة العادية (22/6)، وطلب الدعم الخارجي.

(iii) المنهج العادي، 2011-2020 / 2022-2023

يتعلق هذا القسم بالبرنامج التعليمي القياسي الذي يتم تنفيذه حاليا خلال العام الدراسي 2022-2023. النتيجة الرئيسية المتعلقة بالمنهج الحالي هي أنه كان هناك استياء عام من المناهج الدراسية أو الأساليب التربوية المستخدمة لتدريسها.

ويتأثر المنهج الحالي بالنظام التعليمي السنغافوري، الذي يشدد على استخدام استراتيجيات التعلم النشط ونهج حل المشاكل، ويعتمد اعتمادا كبيرا على المهارات التربوية للمعلمين لتنفيذ طرق التدريس المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتطلب أجهزة الكمبيوتر وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فرض عبء مالي كبير على المدارس ذات الميزانيات المحدودة، كما هو الحال في السياق الليبي. وأفادت الغالبية العظمى من المستجوبين بأن المناهج الدراسية لا تتفق مع المواد المقدمة لهم. كما أشار المستجيبون إلى التأثير على جودة التعلم: نظرا لأن عملية التعلم أو التعليم تقتصر على الجانب النظري بسبب نقص المعدات التي يمكن ممارستها عمليا، فإنها تؤدي إلى تأثير سلبي على الفعالية الشاملة للمناهج الدراسية في المدارس. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا الصعوبة والكم الهائل من المحتوى الذي يجب أن يتعلمه الطلاب. حيث أشار مدير مدرسة في أوباري أيضا إلى التأثير طويل المدى على قابلية التوظيف:

"للأسف [..] قلة المعامل العلمية وغياب العديد من الإمكانات في المدارس الليبية يبعدنا قليلاً عن احتياجات سوق العمل. حيث يجب تفعيل المعامل في المدارس وتوفيرها لإعطاء الطالب حقه في المعرفة وإعطاء المعلم إمكانية إيصال المعلومات كاملة."

مستجيب ذكر من أوباري

بالإضافة إلى ذلك ، أفاد غالبية ذوي الخبرة والدراية أن المناهج الدراسية لا تعالج بشكل كاف الاحتياجات الحالية لسوق العمل ، كما أنها لا تمتلك القدرة الكافية داخل المدارس ليتم تنفيذها بشكل مناسب (بسبب نقص المعدات).

"إننا نولي اهتمامًا وثيقًا لتزايد أعداد خريجي الجامعات، الذين غالبًا ما يتجمعون في تخصصات معينة بأعداد كبيرة ، مما يضعف بشكل كبير قدرتهم على العثور على عمل في مجال تخصصهم. وقد أدى ذلك إلى الإحباط ونهاية شغفهم. يجب تغيير العملية التعليمية فى ليبيا لتشمل تخصصات جديدة وحديثة تتماشى مع التطورات العلمية بحيث تلبي المناهج والتخصصات متطلبات سوق العمل لتوفير فرص عمل للخريجين."

مستجيب ذكر من الغريفة

من أكثر الاقتراحات التي تم ذكرها بشكل متكرر فيما يتعلق بالمنهج هو الانتقال إلى نهج أكثر خبرة في التعليم ، والذي يتميز بمستويات أعلى من التفاعل وتقليل الاعتماد على التعليم السلبي والحفظ ، الأمر الذي يتطلب تدريبًا ومعدات مناسبة من المعلمين. ومع ذلك ، وفقًا لاثنين من مديري المدارس والعديد من مجموعات النقاش المركزة مع أولياء الأمور، لا تزال الموارد غير الكافية تعوق هذا التحول.

النقطة الثانية التي أثيرت هي أن الفصول الدراسية القصيرة غير كافية لاستيعاب جميع محتويات المنهج. أعرب المستجيبون على وجه التحديد عن رغبتهم في مراجعة الجدول الزمني للمنهج وطرق التدريس ، بالإضافة إلى الوصول إلى معدات التدريس المناسبة والتدريب. أكد المستجيبون أيضًا على أهمية الاتساق في المناهج الدراسية ، والتي ذكرها أيضًا عدد أقل من المستجيبين. ذكرت نسبة صغيرة من المستجيبين أنه خلال العام الدراسي ، تم إدخال تغييرات طفيفة في المناهج الدراسية ، والتي تم تنفيذها من قبل التفتيش التربوي. تم الإبلاغ عن التغييرات التي حدثت خلال العام والتي أثرت على تسليم الكتب المدرسية وخطط التدريس.

ترددت تعليقات أولياء الأمور من مجموعات التركيز على جميع النقاط التي شاركها المستجيبون ، وسلطت الضوء على الحاجة إلى زيادة تدريب المعلمين على التعليم القائم على النشاط أو التفاعل، وتحسين المواد ، وتحسين سلسلة توريد الكتب المدرسية، كلها قضايا مشتركة عبر مختلف أصحاب المصلحة في التعليم.

المعلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم

سيركز هذا القسم على قدرة القوى العاملة في قطاع التعليم على تلبية مطالب المدارس، ومعوقات التوظيف التي واجهتها، وأسباب ومدى تغيب المعلمين، والتدابير المتخذة لمعالجة هذه المشكلة، ومؤهلات المعلمين، وآليات التنسيق بين المدرسة الموظفين ومع أولياء الامور ومقدمي الرعاية.

العرض والطلب للمعلمين

كشفت الأبحاث السابقة التي أُجريت في عام 2019 أن وزارة التربية والتعليم في ليبيا قد سجلت أكثر من 450 ألف معلم، غالبيتهم من الإناث، وهو ما لوحظ أيضًا في التصنيف من حيث الجنس للمستجيبين في مجموعات التركيز للمعلمين. شارك عدد كبير من المعلمات في مجموعات التركيز، في حين كانت مشاركة الذكور منخفضة نسبيًا.

لم يكشف جمع البيانات عن نسبة كبيرة من المستجيبين الذين أفادوا بوجود نقص مزمن في المعلمين. أفادت مقابلات المعلومات الأساسية بشكل متكرر أن هناك عددًا كافيًا من المعلمين المتاحين بدلاً من النقص. ومع ذلك، أفاد بعض المستجيبين بوجود نقص في المعلمين في مدارسهم، مما يشير في الغالب إلى عدم توفر مدرسين لمواد وفصول دراسية محددة. يبدو أن المدارس الثانوية هي بالدرجة الأولى التي يكون فيها النقص أكثر أهمية، تليها المستويات الابتدائية والاعدادية كما أفادت مقابلات المعلومات الأساسية. فيما يتعلق بالمواد الدراسية محددة، أبرزت مقابلات المعلومات الاساسية ندرة المعلمين في مواد معينة مثل الرياضيات والعربية واللغات الأجنبية.

حددت مقابلات المعلومات الاساسية أسبابًا متعددة لنقص المعلمين في المناطق قيد الدراسة. السبب الرئيسي الذي تم تحديده هو عدم التوازن في معدل حركة وتواجد الموظفين، مما يعني أن المزيد من المعلمين تتم احالتهم للتقاعد، أو يغيرون مكان إقامتهم بعد الزواج، أو الدخول في إجازة الأمومة (وهو أمر مثير للقلق بسبب نسبة المعلمات في القوى العاملة التعليمية الإجمالية) من أولئك الذين تم توظيفهم حديثًا ليحلوا محلهم. أحد أسباب هذا الخلل هو عدم جاذبية وظائف التدريس في القطاع العام فيما يتعلق بالمدفوعات المالية بسبب الرواتب المنخفضة أو المتأخرة أو غير المدفوعة. ذكر العديد من المجيبين أن بعض المعلمين (بعقود مؤقتة مع وزارة التربية والتعليم) لم يتلقوا رواتبهم لعدة سنوات، مما دفعهم إلى تغيير المهن.
العامل الثاني لنقص المعلمين في المناطق قيد الدراسة هو نقص وسائل النقل أو توافر الوقود، مما جعل العمل في المدارس التي يتم فيه التعليم عن بعد أو المدارس البعيدة عن سكن الفرد أقل جاذبية. أشار بعض المستجيبين إلى أن ندرة النقل والنقص المحلي المتكرر للوقود يجعل من الصعب للغاية تعيين المعلمين أو أن المعلمين يترددون في التدريس خلال الساعات الأخيرة من اليوم الدراسي بسبب مشاكل النقل، بينما سلط آخرون الضوء على ان نقص الوقود. أثرت على الحلول النقل البديلة للمعلمين.

إلى جانب عوائق الانضمام الى قطاع التعليم، أشارت بعض مقابلات المعلومات الأساسية إلى صعوبة مطابقة مجالات خبرة المرشحين الفعلية مع الطلب على مواد تعليمية محددة. نظرًا لأن توفير المعلمين مركز على مستوى وزارة التعليم، يتعين على المرشحين الاستفادة من العروض المتاحة، بغض النظر عن مجال تخصصهم الفعلي.

أبلغ عدد قليل من مقابلات المعلومات الأساسية عن اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة النقص. ذكر أحد مديري المدارس أنه سيتم ملء الوظائف الشاغرة داخليًا عن طريق زيادة عبء العمل على الموظفين الحاليين. سعى مدراء آخرون إلى التعاون مع المدارس القريبة من خلال "مشاركة" معلميهم لسد الثغرات.

حضور وتغيب المعلمين

أشار تقرير تقييم مشترك لاحتياجات التعليم لعام 2019 إلى انتشار ظاهرة التغيب في المنطقة الغربية، حيث يتغيب 13٪ من المعلمين بشكل منهجي عن المدرسة. في حين أن تقرير تقييم مشترك لاحتياجات التعليم لعام 2022 لم يحقق بشكل مباشر في معدلات الحضور على مستوى المدرسة، ذكر المستجيبون بعض العوامل التي تلعب دورًا في تغيب المعلمين.

وفقًا لبعض المستجيبين، يجب النظر في قضايا الأجور وتحديات النقل كأسباب تغيب للمعلمين، وبما يتماشى مع العقبات التي تم تحديدها لتوظيف معلمين جدد. أفاد عدد من مقابلات المعلومات الأساسية أن الأجور المنخفضة وتكاليف المعيشة المرتفعة والتأخير في دفع الرواتب أدت إلى قيام المعلمين بالبحث عن وظائف أخرى (بالتوازي مع عقد التدريس المستمر) لكسب لقمة العيش ودعم أسرهم.
وذكرت مقابلة معلومات أساسية آخرى أن المعلمين المتعاقدين الذين لا يتلقون رواتبهم مجبرون على التخلي عن عملهم في المدارس العامة وبدلاً من ذلك يقومون بالتدريس في المؤسسات الخاصة. وفقًا للمستجيبين، كانت المدفوعات المتأخرة للرواتب هي المشكلة المنهجية الأكثر شيوعًا التي تسببت في التغيب عن العمل. اما فيما يتعلق بالنقل، اشتكى بعض المستجيبون ومعظم المعلمين من مرافق النقل الغير ملائمة، والتي تجبر المعلمين على البقاء في المنزل في حالة نقص الوقود، بالإضافة الى ذلك، علق أحد مديري المدارس على ان هناك معلمون يقومون بالتدريس في المدارس الواقعة خارج بلدية سكنهم، وهطول الأمطار الغزيرة خلال فصل الشتاء يؤدي إلى إغلاق الطرق ونقص وسائل النقل العام.

"أزمة الوقود التي تعاني منها المنطقة هي أحد أهم أسباب عدم ارتياد المعلمين للمدارس بانتظام ، خاصة المعلمين الذين يعيشون بعيدًا عن المدرسة."

مستجيب من اوباري، ذكر

من الملاحظ أن التحديات التي تواجه حضور وتوظيف المعلمين متشابهة. أشارت مجموعة هامشية من مجموعات التركيز إلى التحديات التي يبدو أنها مرتبطة بالتحفيز، مثل عدم كفاءة المعدات المدرسية وضعف البنية التحتية للمدارس، ونقص الدورات التدريبية المعلمين.

وشدد المستجيبين على الحاجة إلى تعديلات منهجية على مستوى الموارد البشرية والتي من شأنها زيادة الحضور للمعلمين. كان أحد العوامل الرئيسية هو دفع الرواتب في الوقت المناسب والحوافز المالية الأخرى، إلى جانب القضايا الأخرى مثل توفير وسائل النقل ، وتوفير التأمين الصحي والدعم النفسي. كما أعرب المجيبون عن رغبتهم في تحسن ظروف العمل التي من شأنها أن تزيد من حافزهم. سعى المعلمون إلى تلقي مزيد من التدريب ، والحصول على مواد تعليمية مناسبة بالإضافة إلى مساحات ومرافق تعليمية وترفيهية مناسبة، الشعور بالتقدير المستحق (تم الإبلاغ عنها في ثلث مجموعات المركزة) ، والحصول على مرونة أكثر في جداولهم الدراسية.

مؤهلات المعلمين وبناء قدراتهم

وفقًا للمستجيبين، فهم عادةً ما يفتقرون إلى التدريب المسبق قبل بدء مهامهم التدريسية. يبدو أن النتائج تشير إلى أن جهود التدريب، حيثما وجدت، تعتبر مبعثرة وتقدمها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. بشكل عام، لا تستهدف مبادرات التدريب هذه القوة العاملة التعليمية بأكملها، بل تركز بدلاً من ذلك على مجموعات فرعية محدودة من الموظفين، مثل معلمي مواد معينة، أو الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين النفسيين.

وبحسب ما ورد أنشأت وزارة التعليم مراكز على مستوى البلديات لتوفير دورات تدريبية المتعلق في المقام الأول ببناء قدرات المعلمين التربوية بعد بداية مسيرتهم التعليمية. علاوة على ذلك، تركز الدورات التدريبية البديلة على طرق التدريس على الرغم من أنها لا تهدف عادةً إلى اكتساب المهارات. يتم تنسيق جهود التدريب على المستوى المحلي بقيادة وزارة التعليم من خلال مراقبة التعليم. أفاد غالبية المستجيبين مشاركتهم في تدريبات المعلمين أثناء الخدمة. ومع ذلك، يبدو أنه لا توجد مؤسسة واحدة مسؤولة عن تنفيذ التدريبات في كل بلدية، في الغرب، يبدو أن التدريب تحت مسؤولية مكتب الموارد البشرية، بينما في الشرق يبدو أنه تم تكليفه إلى مكتب الإرشاد والمراقبة. في الجنوب، لا يبدو أن هناك مكتبًا واحدًا مفوضًا على المستوى الإقليمي.

جدول 3. مكاتب وزارة التعليم المسؤولة على مستوى مكتب التعليم المحلي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة

مكتب التعليم المحلي المسؤول عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة	البلدية	الاقليم
مركز تدريب المعلمين	سبها	الجنوب
قسم التدريبات	الابيار	الشرق
مكتب الموارد البشرية	أبو سليم	الغرب
مكتب الموارد البشرية	عين زارة	الغرب
مكتب الإرشاد والمراقبة	الغريفة	الشرق
مكتب الإرشاد والمراقبة	درنة	الشرق
مكتب الإرشاد والمراقبة مكتب التدريب والتطوير التربوي	بنغازي	الشرق
لا يوجد	ام الرزم	الشرق
مكتب الإرشاد والمراقبة	اوباري	الجنوب

يبدو أن تشتت فرص التدريب أثناء الخدمة سائد حاليا، بناءً على البيانات التي أبلغ عنها المستجيبون، يبدو أن التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في السنوات الثلاث الماضية قد حدث بشكل متقطع وليس بطريقة منسقة. أفاد المستجيبون أن موظفي مدرستهم شاركوا في دورات تدريبية محددة لمرة واحدة، وكان التدريبات التي تم الإبلاغ عنها بشكل اكثر تتمحور حول الموضوعات المتعلقة بالحماية للأخصائيين الاجتماعيين، مما يشير إلى انتشار جهود التدريب المخصصة للأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين في المدرسة بدلاً من المعلمين. على الرغم من عدم تحديدها في جميع الحالات، إلا أن المنظمات غير الحكومية تنظم عادةً تدريبات متعلقة بالحماية، وعادة ما تُجرى هذه الجلسات بالاتفاق والتنسيق مع وزارة التعليم. ومع ذلك، يبدو أن هذا التدريب موجه نحو الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين النفسيين بدلاً من المعلمين. على العكس من ذلك، أفاد غالبية المستجيبين بعدم وجود دورات تدريبية بسبب عدم وجود مساحة كافية لتقديم التدريبيات، ومحدودية التدريبات التي تشرف عليها وزارة التعليم ، وتأثير النزاعات. وأشار عدد قليل من المجيبين أيضًا إلى أن المعلمين يلجأون أحيانًا إلى الحصول على تدريبات بشكل خاص مدفوعًا بمبادرتهم الخاصة. فيما يتعلق بجهود وزارة التعليم ، أفادت مقابلات المعلومات الأساسية في وزارة التربية والتعليم أنه خلال فترة السنتين 2020-2021، تلقى المعلمون تدريباً في علوم الكمبيوتر والتعليم عن بعد. ومع ذلك، لاحظ أحد المستجيبين أن الدورات التدريبية كانت موجزة واستهدفت مجموعة صغيرة فقط من المعلمين.

وبالمثل ، ظهر لنا ان الغالبية العظمى من المستجيبين لديهم نقص في المشاركة مبادرات التدريب السائدة. في 41 مجموعة تركيز من أصل 48 ، أفاد المستجيبون بأنهم لم يتلقوا أي تدريب في السنوات الثلاث الماضية لتحسين مهاراتهم التدريسية. ام بالنسبة للمستجيبون الذين أنهم تلقو تدريبات. كانت المدة الأكثر تكرارًا للبرنامج التدريبي أقل من سبعة أيام، مع حالتين فقط حيث استمر التدريب ستة أشهر. تتعلق موضوعات التدريب الأكثر شيوعًا بمهارات وطرق التدريس والتدريب، بينما ذكر عدد قليل من المعلمين الذين شاركوا في حلقات النقاش المركزة تلقي تدريبات في موادهم التعليمية المحددة[26].

إلى جانب التدريبات التقنية، أفاد بعض المستجيبين بالمشاركة في برامج تدريبية تتعلق بالسلامة المهنية والحماية من المخاطر، مثل التدريب على التوعية بالألغام والمتفجرات، ودورات الإسعافات الأولية، والوقاية من تعاطي المخدرات.

أعرب بعض المستجيبين عن رغبتهم في الحصول على مزيد من التدريبات. أكد المستجيبون بشكل خاص على الحاجة إلى تعزيز مهارات المعلمين وكفاءاتهم لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة بشكل فعال ومعالجة قضية التنمر التي يعاني منها الأطفال ذوو الإعاقة، بينما ذكر عدد أقل من المستجيبين التدريب على طرق التدريس.

الخلاصة

الحصول على التعليم الجيد

بعد اندلاع النزاعات والحروب في ليبيا، تلا ذلك فترة طويلة من إغلاق المدارس، مما كان له تأثير ضار على عملية التعلم والتعليم في المدارس الليبية، مما أدى إلى ظهور فجوة في التعلم. وبالإضافة إلى ذلك، كانت عملية إصلاح وصيانة المباني المدرسية المتضررة أو المنهوبة خلال النزاع بطيئة ومقتصرة على مؤسسات معينة، مما أدى إلى تأخير إعادة فتح المدارس.

بالإضافة إلى ذلك ، بعد انتهاء النزاعات ، تمت ترقية الطلاب تلقائيا دون تقييم كإجراء للمضي قدما. في حين أن هذه السياسة تهدف إلى خفض معدلات التسرب، إلا أنه كان لها تأثير سلبي على مستوى التعليم في ليبيا، مما أدى إلى تدهور جودة التعلم، حيث يعاني الطلاب من فقدان شديد في التعلم وأوجه قصور في مهارات القراءة والكتابة.

وكشفت البيانات أن الانخفاض المبلغ عنه في جودة التعليم وفقدان التعلم في ليبيا يمكن أن يعزى إلى الافتقار إلى أساليب التعلم والتعليم والبنية التحتية الكافية. تعاني المدارس من نقص حاد في معدات التعليم والتعلم. بالإضافة إلى ذلك ، يحرم كل من المعلمين والطلاب من مساحة كافية للحصول على تجربة تعليمية مريحة ، مع توفر عدد محدود من المساحات الترفيهية. طرق التدريس المستخدمة عفا عليها الزمن ، مع التركيز الشديد على الجوانب النظرية ، حيث تفتقر المدارس إلى الوسائل العملية لتوفير تجربة تعليمية أكثر شمولا.

ويرتبط الانخفاض في جودة التعليم في ليبيا أيضا بأهمية وجودة المناهج الدراسية الليبية، والتي تؤكد، وفقا للنتائج، على استخدام أساليب التدريس المتقدمة لتعزيز تجربة التعلم والتعليم، والتي لا يمكن تجربتها في المدارس الليبية حيث تفتقر المرافق التعليمية إلى معدات التعليم والتعلم الحديثة.

على الرغم من أن معدلات التسرب من المدارس في ليبيا منخفضة نسبيا، إلا أن القيود المالية لا تزال تشكل تحديا، لا سيما بالنسبة للطلاب الذكور الذين قد يبحثون عن عمل لإعالة أسرهم والطالبات اللواتي قد يضطررن إلى التوقف عن الدراسة لأن آباءهن أو مقدمي الرعاية لا يستطيعون دفع تكاليف تعليمهم. ومن العوامل الإضافية التي تسهم في تسرب الطالبات الزواج المبكر والحمل المبكرين اللذين يعانيان أيضا من المصاعب المالية، إلى جانب الأعراف الثقافية. الأطفال ذوو الإعاقة، وخاصة أولئك الذين يعانون من إعاقات حركية، هم أيضا من بين أولئك الذين يواجهون حواجز أمام التعليم بسبب الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة لتلبية احتياجاتهم. علاوة على ذلك ، يواجه الأطفال ذوو الإعاقات المعرفية ، مثل التوحد ، صعوبات لأن المعلمين غالبا ما يكونون غير مدربين بشكل كاف للتفاعل معهم

أهمية حماية الطفل

أدت الصراعات والحروب في ليبيا إلى تعرض العديد من الأطفال لأحداث صادمة تركتهم يعانون من ضغوط نفسية وعقلية دائمة. وبالتالي، فإن هؤلاء الأطفال أكثر عرضة لترك المدرسة خوفًا من تكرار تجارب أحداث صادمة مماثلة.

[26] كانت التدريبات الأخرى التي ذكرها المعلمون في مجموعات التركيز هي: العلوم، اللغة الإنجليزية، تكنولوجيا المعلومات، الدعم النفسي والاجتماعي، اللغة العربية، والإحصاء.

في حين أن معظم المخاطر على سلامة الأطفال تقع خارج محيط المدرسة، لا يزال هناك بعض المخاطر التي تهدد حماية الطلاب في المدارس، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التنمر والعقاب البدني، والتي لديها القدرة على التأثير سلبًا على الأداء الأكاديمي للأطفال وتؤدي الى انسحابهم.

مؤهلات المعلمين وبيئة العمل

ووفقًا للتقييم، فإن الافتقار إلى فرص التطوير المهني للمعلمين يمثل تحديًا كبيرًا، قبل وأثناء المراحل الأولى من مسيرتهم المهنية. يمثل هذا النقص مشكلة خاصة عندما يُطلب من المعلمين الانتقال إلى التدريس عن بُعد والعودة إلى التدريس الشخصي. تشير البيانات إلى أن العديد من المعلمين يكافحون لاستخدام التكنولوجيا بشكل فعال لتسهيل التواصل والتعليم مع طلابهم. علاوة على ذلك، يفتقر العديد من المعلمين إلى المعرفة والمهارات التربوية اللازمة للتفاعل مع طلابهم ونقل المعلومات بشكل مناسب لهم.

كما كشف التقييم أن العديد من الحواجز تعرقل قدرة المعلمين على الأداء الجيد في مهنتهم. على سبيل المثال، غالبًا ما تتسبب الرواتب غير الكافية والدفعات المتأخرة في صعوبات مالية للمدرسين. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الافتقار إلى تغطية التأمين الصحي والمواصلات إلى تفاقم التحديات التي يواجهها المعلمون. علاوة على ذلك، تشكل البنية التحتية الضعيفة على مستوى البلديات تحدي كبير على سلامة المعلمين ، لا سيما أثناء الأحداث المناخية القاسية مثل الأمطار الغزيرة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى فيضانات الطرق، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول او إغلاق المدارس.

التوصيات

إن تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي في ليبيا يتطلب نهجا متعدد الأطراف المعنية ينبغي أن يشمل **الحكومة**، **والمربين**، **وأولياء الأمور**، والمجتمع المحلي. واستنادا إلى نتائج التقييم، وبالتعاون مع اليونيسيف، تم تحديد الإجراءات التالية.

رسم السياسات وجودة التعليم في ليبيا:

1) **زيادة الميزانيات التشغيلية في المدارس:** سيكون لدى وزارة التعليم، من خلال زيادة الميزانيات التشغيلية، الوسائل المالية للاستثمار في **التكنولوجيا الحديثة**، **وتوفير طاقم تدريس عالي الجودة**، **وتزويد المدرسة بمواد التدريس ومعدات التعلم**، ودعم **إنجاز** أعمال إعادة التأهيل المعلقة. وستمكن هذه التحسينات المدارس من توفير تجربة تعليمية أكثر إلزاما وإثراء لطلابها وضمان أن تكون المدارس في حالة جيدة وتتمتع بالصيانة اللازمة إلى كونها مكان آمن للطلاب مما يمكن أن يؤثر إيجابيا على أدائهم الأكاديمي وعلى تمتعهم بتجربة مدرسية متكاملة.

2) **مراجعة المناهج الدراسية الوطنية:** تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى ضمان توافق محتوى المناهج التعليمية في ليبيا مع الموارد المتاحة، ومراعاة المستوى التعليمي للتلاميذ، وتحسين محتوى الكتب الدراسية ونوعيتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل شامل للموارد التعليمية المتوفرة في المدارس إلى جانب التركيز على قدارت المعلمين، بالإضافة إلى التدقيق في الكتب المدراسية واجراء تعديلات عليها وتحديثها بشكل منهجي إلي جانب الإستفادة من الوسائل التكنولوجية لتعزيز مستوى وجودة التعليم في ليبيا.

3) **إستخدام التكنولوجيا في المدارس:** يمكن أن **تكون** التكنولوجيا **أداة قوية لتحسين التعليم**، ولا سيما في المناطق النائية التي قد يكون الوصول الموارد التعليمية التقليدية فيها محدودا. حيث يجب على الحكومة **الاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا**، وتوفير **أجهزة الكمبيوتر** والأجهزة **اللوحية**، **لتسهيل التعلم عن بعد**. ثانيا، ينبغي توجيه الجهود **لتوفير التدريب للمعلمين** بشأن كيفية إستخدام التكنولوجيا بفعالية في الفصول الدراسية.

4) **تعزيز أساليب التدريس:** ينبغي أن يركز نظام التعليم على **التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل**، إلى جانب أساليب التدريس القديمة. يجب أن تشمل المدارس في ليبيا **التفكير النقدي** وحل **المشكلات** كمكونات أساسية في المنهج الدراسي. ولابد من تمكين المعلمين من دمج الأنشطة التي تتطلب من الطلاب أن يفكروا مليا، وأن يحللوا المعلومات، وأن يبتكروا الحلول للمشاكل التي تقدم لهم داخل الفصل الدراسي. يمكن لأنشطة التعلم

التعاوني، مثل المشاريع الجماعية والنقاشات والمناظرات يتيح لهم العمل معًا ومشاركة الأفكار وتحدي أفكار بعضهم البعض مما سيساعدهم على التمتع على تجربة تعليمية فريدة من نوعها.

5) **تعزيز مشاركة الأولياء والوالدين:** يلعب الآباء وأولياء الأمور دورا حاسما في تعليم أطفالهم. ويمكن للحكومة أن تشجع مشاركة الوالدين من خلال تعزيز دور مجالس الآباء التي من شأنها أن تلعب دورا تثقفيا وتوعويا يهدف لتعزيز دورهم في الحياة المدرسية لأبنائهم مما يسمح لهم بتقديم الدعم اللازم داخل المدرسة وخارجها.

6) **تعزيز الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية:** يمكن للمدارس أن تتعاون مع الشركات المحلية والمنظمات غير الربحية والمجموعات المجتمعية لتزويد الطلاب **بموارد وفرص إضافية للتعلم**. ويمكن أن يشمل ذلك برامج ما بعد المدرسة، وبرامج التوجيه، والتدريب الداخلي. وينبغي لنظام التعليم أن يعمل عن كثب مع الشركات والمجتمع المحلي لضمان إعداد الطلاب لسوق العمل. ويشمل ذلك توفير التعليم المهني وبرامج التدريب التي تزود الطلاب بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح عند دخولهم لسوق الشغل.

تأهيل المعلمين وبيئة العمل

7) **تحسين بيئة التدريس:** يجب على المدارس في ليبيا أن توفر للمعلمين **ظروف عمل آمنة ومريحة**. ويمكن ان يشمل ذلك **تجهيز الصفوف الدراسية بما يلائم متطلبات التعليم إلى جانب توفير مواد تكنولوجية وتعليمية ملائمة** من أجل **توفير تعليم عالي الجودة** لطلابهم. إن توفير هذه الموارد يمكن أن يساعد في تحسين ظروف المعلمين وتعزيز فعاليتهم في الفصول الدراسية. ينبغي للمدارس في ليبيا إنشاء **نظم** فعالة لتقييم **المعلمين** ودعمهم. ويمكن أن يساعد ذلك على تحديد مجالات التي يحتاجون فيها للدعم و**التطوير المهني** المستمر. قد يواجه المعلمون تحديات نفسية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع وبسبب ظروف العمل أثناء وبعد تفشي وباء كوفيد-19. **إن توفير الدعم النفسي والاجتماعي**، مثل **المتابعة النفسية** وبرامج **تأطير الصحة النفسية** يمكن أن يساعد في تحسين رظروف المعلمين وقدرتهم على القيام بعملهم من دون عوائق. وعلى صعيد أخر، يمكن لوزارة التربية في ليبيا العمل على تشجيع المتخرجين الجدد من الأنظمام إلى مجال التعليم من خلال **إعطاء الأولوية لزيادة الرواتب والحد من التأخير في الدفع**. وهذا أيضا من شأنه أن يساعد على تشجيع المعلمين على الإبقاء على وظائفهم وتحفيزهم.

8) **الاستثمار في تدريب المعلمين:** يمكن أن تساعد **برامج التطوير المهني** للمعلمين على تحسين **مهاراتهم التعليمية** وضمان مواكبتهم **لأحدث الطرق التعليمية**. ويمكن القيام بذلك من خلال التدريب أثناء الخدمة، وورش العمل، والحلقات الدراسية، وبرامج التوجيه. وإلى جانب التدريب التقني، يحتاج المعلمون إلى تطوير مهني لضمان تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لدعم الطفل المعوق و/أو الاحتياجات الخاصة. ويمكن أن يشمل ذلك التدريب على ممارسات التدريس الشاملة، والحساسية الثقافية، والعمل مع الطلاب ذوي الإعاقة.

حماية الطفل وإدماجه في المجتمع

9) **دعم الأطفال في المدارس بعد النزاعات وتفشي مرض كوفيد-19:** تعرض الأطفال في ليبيا لصدمات وخسارة في التعلم بسبب النزاعات والوباء. يمكن للمدارس أن **توفر الدعم للصحة النفسية**، مثل خدمات المشورة ومجموعات الدعم، **لمساعدة الأطفال على التأقلم مع مشاعرهم وتعزيز رفاههم**. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس أن تزيد من البرامج التجريبية للحاق بالركب وعلاجه لسد هذه الثغرات في التعلم وضمان إمكانية تقدم الأطفال أكاديميا.

10) **التعليم الشامل:** ينبغي لوزارة التعليم أن تضع سياسات وإجراءات شاملة تعزز تكافؤ فرص حصول جميع الطلاب على التعليم. ويمكن أن يشمل ذلك **وضع مبادئ توجيهية واضحة لتحديد ودعم الطلاب ذوي الإعاقة**، وضمان أن تكون المدارس مزودة بمرافق وموارد يسهل الوصول إليها، وتوفير التمويل الكافي لدعم التعليم الشامل للجميع.

11) **تحسين فرص الحصول على التعليم:** ينبغي للحكومة أن تعمل على ضمان حصول جميع الطلاب على التعليم بغض النظر عن **وضعهم الاجتماعي والاقتصادي**، **أو نوع الجنس**، أو **موقعهم الجغرافي**. ويمكن القيام بذلك عن

طريق توفير وسائل النقل إلى المناطق الريفية، وبناء مدارس جديدة للحد من ظاهرة اكتظاظ الفصول الدراسية، وتقديم منح دراسية للطلاب المحرومين، ومعالجة الحواجز الثقافية التي من شأنها أن تشكل حاجزا أمام حصولهم على التعليم.

تحسين إستمرارية تعليم الفتيات: أفاد التقييم أن تسرب الطالبات من المدارس في دورة التعليم الثانوي بسبب نقص الوعي لدى الوالدين أو أولياء الأمور بأهمية التعليم إلى جانب تفشي مشكل الزواج المبكر. ويمكن الحد من هذا المشكل من خلال توعية الأباء والفتيات على حد سواء بأهمية التعليم. إلى جانب تأطير المعلمين والمرشدين النفسيين في المدرسة على كيفية التعامل مع هذه التحديات مما قد يساعد على تعزيز إستمرارية